الكلية الجامعية للدراسات الإسلامية

الـــــــدراســـــــات العلـــــــــيا

كـــــلية الاقتــصاد الإســلامــي

أثر شركات التكنولوجيا الضخمة على السياسات الداخلية الأمريكية بعد عام ٢٠١٠

بحث في إطار الكورس:

الإسلام والمذاهب الإسلامية المعاصرة

إعداد الطالب:

محمد أحمد محمد الحاج صالح- الرشق

بكالوريوس علوم سياسية وعلاقات دولية ٢٠٠٩

تحت إشراف الدكتور :

ضرار أبو سيسي

سبتمبر ٢٠٢١م

الفهرس

المقدمة	3
الفصل الأول: المادة النظرية المفاهيمية	8
❖ الرأس مالية، والخاصة بأمريكا، حرية الفرد، حرية التملك	8-9
❖ الاحتكار ،المنافسة غير المقيدة.	9
❖ العولمة، والشركات العالمية.	9
❖ سيادة الدولة الداخلية.	9
الفصل الثاني: الرأس مالية الاحتكارية في أمريكا – سرد تاريخي	11
❖ الثلث الأخير من القرن- ١٩	11
❖ رأس المال والسلطة.	13
❖ الأحزاب ورأس المال.	13
❖ قوى المعارضة.	14
❖ الحرب العالمية الأولى-١٩٢٩م	15
❖ ١٩٢٩م الحرب العالمية الثانية.	16
❖ النمو بعد الحرب العالمية الثانية	16
❖ أزمة الطاقة.	17
❖ عصر التكنولوجيا العالية -Tic-Hi والعولمة	18
الفصل الثالث: شركات التكنولوجيا الضخمة- نقاش	20
❖ حرية الإعلام والتعبير مقابل الربح- حرية مكذوبة؟	22
❖ السلطات الأمريكية تشجع الاحتكار؟!	25
❖ شركات التكنولوجيا- شركات احتكارية: قوانين غير مطبقة	29
❖ المال السياسي في أمريكا.. الديمقراطية في خدمة الأثرياء	32
فصل الخلاصة والاستنتاجات	39
الفصل الأخير.. عبر مستفادة للاقتصاد الإسلامي	41
قائمة المراجع	44

المقدمة:

في الثلث الأخير في القرن التاسع عشر، مرت الولايات المتحدة الامريكية بتغيرات هيكلية اقتصادية عميقة، تغيرات أثرت على المجتمع والثقافة الامريكية بشكل عام، وكذلك على نظامها الديمقراطي بشكل خاص.

فعندما بدأت الثورة الصناعية، والتي اجتاحت السوق الأمريكي بكل أشكاله، تصدرت الشركات الكبرى Big Business هذه الثورة، مما أدى الى قلب الشكل الرأسمالي الأمريكي عندما خلقت هيكلية وأشكال عمل مازالت موجودة حتى يومنا هذا! وهذا ما بات يعرف (بالرأسمالية المؤسساتية) Corporate Capitalism التي سيطرت على الاقتصاد الامريكي: وكثير من الاقتصادات الرأسمالية العالمية.

بدأت عملية ازدهار هذه الشبكات قبل الحرب الأهلية أمريكية ١٨٦١م، وتعاظمت قوتها خلال وبعد الحرب، وسرعان ما ظهر العصر الذي عرف بـThe Gilded Age!! وخلال جيل واحد فقط أصبح السوق الامريكي كله تحت سيطرة الشركات العملاقة من خلال عمليات المزج بين الأشغال في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وترأس هذه الشركات قلة قليلة من رؤوس الأموال ال "مولتي موليونيرية" بعد أن سيطروا على الموارد العامة من مياه وأراضي وطرق ومواصلات وغيره.

وقد شجع النظام السياسي الأمريكي توسع هذه الشركات من خلال قوانين ومحفزات مختلفة وحرية مطلقة تمتعت بها في استغلال المنافسين الصغار والعمال، وعدم تدخل الدولة في "السوق الحرة "، وبعد أن ظهرت سلبيات هذه الموجة ، شرع الكونجرس الامريكي قانون "شيرمان" عام ١٨٩٠م والذي سعى من خلاله الى منع إنشاء الاحتكارات والكارتيلات، ولكن سرعان ما ظهرت "دواعي" عدم تطبيق هذا القانون الذي لم يؤدي إلى تفكيك أي احتكار ولم يفعل هذا القانون .

ومما يثير العجب، أن الذي حدث هو العكس، حيث توسعت نفوذ هذه الشركات حتى باتت تسيطر بأموالها على المنظمات السياسية الامريكية؛ بل أشكالها، وأصبح رؤوس الأموال هم الحكام الحقيقيون لأمريكا في تلك الفترة، حتى باتوا يسمون "السياسيون الصناعيون" وذلك من خلال الرشاوى وشراء السياسة وأعضاء الكونجرس والقضاة، بتقديم الإغراءات المتنوعة والتبرعات في الحملات الانتخابية التي كان يدفع ثمنها لاحقا قوانين في صالح هؤلاء الصناعيون.

ثم ظهرت قبيل بداية القرن العشرين حركات ومعارضة لهيمنة هذه الشركات، منها ثورات للعمال، للمزارعين، ثم الحركة التقدمية، دخل بعضها المعترك السياسي قبيل الحرب العالمية الأولى، كان هدفها المشترك هو تحجيم السيطرة الاحتكارية لهذه الشركات العملاقة، وكان من ثمرة نضالها: التعديل السادس عشر للدستور الامريكي والذي نص على فرض ضريبة دخل تصاعدية وبناء قوى موازية للشركات العظمى .

ثم حدثت نكسة وتراجع كبير بعيد الحرب العالمية الأولى، أدت إلى تعاظم جديد للشركات الكبرى، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩م، اهتزت أسس الاقتصاد الرأسمالي وبدأت فترة إنقاذ طويلة تخللها عشرات التشريعات الاقتصادية لتحجيم قوة الشركات الكبرى، إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية والتي أنتجت طفرة نمو اقتصادية لم يسبق لها مثيل استمرت لثلاثين عاماً حتى حدوث أزمة الطاقة والركود التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي والعالمي أوساط السبعينيات من القرن العشرين.

ثم في فترة الرئيس دونالد ريجن عام ١٩٨١م انتعشت الرأسمالية والشركات الضخمة من جديد رافقها ردة فعل وعملية خصخصة واسعة، وغلاء مئات قوانين المراقبة على الاقتصاد، ولذلك دعمت الشركات الضخمة الرئيس ريجن؛ لأنها استفادة من التوجه الجديد، وتزامن ذلك كله مع ظهور العولمة وثورات الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات، والتي أحدثت نموا اقتصاديا وصل آفاقا عالية في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن ٢١، كان من أهم نتائجها، بل روادها، شركات تكنولوجيا المعلومات الضخمة من أمثال : جوجل، أبل ، أمازون ، ومايكروسوفت، والتي وظفت أموالها في أسواق الأسهم محققة أرباحاً خيالية، مشكلة في ذلك وجهاً جديداً للرأسمالية المؤسساتية.

ودخل هذه الشركات جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ، تاركةً آثاراً عميقة في كل واحد من هذه المجالات، خاصة بسبب سيطرتها على مجالات الإعلام الرقمية.. ولكن بالأساس على مجال السياسات الداخلية الأمريكية، والتي دور حولها هذا البحث.. وعليه فإن السؤال المطروح هو:-

إلى أي درجة لعبت القوى الاحتكارية لشركات التكنولوجيا الضخمة في أمريكا أدواراً في التأثير على القوى السياسية الداخلية بعد عام ٢٠١٠م؟

ويمكن طرح أسئلة فرعية تساعدنا في الإجابة عن السؤال المركزي:-

١. هل صحيح أن هذه الشركات تتمتع بقوة احتكارية؟
٢. كيف امتلكت هذه الشركات كل هذه القوة الاحتكارية؟

٣. هل لهذه القوة التي تمتلكها هذه الشركات حدوداً أو خطوط حمراء لا يمكن تخطيها.. وما هي إن وجدت؟
٤. هل حاولت الحكومات الأمريكية تقييد القوة المتنامية لهذه الشركات ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها؟
٥. ما هي الوسائل التي تتخذها هذه الشركات بالتأثير على القرار السياسي في أمريكا؟
٦. كيف يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي المستقبلي –إن شاء الله– المؤول دون وصول مثل هذه الشركات بهذه القوة؟ وما هي القيود والإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا الشأن؟
٧. هل إلغاء القوانين المتعلقة بالمراقبة على الاقتصاد كان سبباً في توسع الاحتكار؟
٨. هل الحرية المطلقة "كما هو مفترض" في النظام الرأسمالي يؤدي بالإشارة إلى الاحتكار؟
٩. هل النظام الرأسمالي بطبعة يشجع على الاحتكار؟

من أجل محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، افترض الباحث عدة فرضيات، وسوف يحاول إثباتها أو نفيها..

١. هناك دلالات إحصائية تؤكد أن هذه الشركات احتكارية
٢. هناك دلالات إحصائية تثبت أن هذه القوى الاحتكارية تلعب أدوارا في التأثير على القرار السياسي الداخلي في أمريكا.
٣. هناك دلالات إحصائية تثبت أن هذه القوى الاحتكارية ليست مطلقة ، وأن لها حدودا و قيود.
٤. ثقافة المجتمع الأمريكي التي تقدس النجاح الاقتصادي و الأرباح العالية تساعد هذه الشركات في تثبيت قوتها الاحتكارية.
٥. سلوك المؤسسات السياسة الأمريكية يشجع "عمليا" هذه القوى الاحتكارية.
٦. لم يكن هناك محاولات جادة لتقييد أو تفكيك هذه الاحتكارات.
٧. إن الشركات الاحتكارية كلما زاد حجمها وزاد تأثيرها على سياسة الدولة بغض النظر عن طبيعة النظام.

وسوف يتخذ الباحث طريقة و منهجاً استقرائياً يعتمد على ملاحظة الظواهر التي تخص الحالة الأمريكية فيما يتعلق بالرأس مالية المؤسساتية وتجميع البيانات حولها وطيفية تسهيليها في بناء احتكارات قوية، وسيدرس الباحث هذه الملاحظات وفحص تكرارها للحصول على نتائج يمكن تعميمها، ولكن

ولضيق إمكانية البحث في السجن، فإن الباحث سيعتمد على الاستقراء الناقص وليس التام ستعتمد الدراسة على دراسة الحالة Case Study على شكل عينة ممثلة نستخلص منها نتيجة عامة يفترض انطباقها على بقية الحالات المتشابهة، وستكون الملاحظات مقصودة مبنية على معلومات مسبقة.

واعتمد أسلوب البحث هو الأسلوب الوصفي الذي يرمي الى وصف واقع المشكلات والظواهر وجمع أوصافها بدقة، ويتحدث عن أحداث حالية وممارسات قائمة بحيث يمكن جمع البيانات والحقائق الخاصة بها فيما يتعلق بالشركات الاحتكارية في أمريكا وإمكانية تأثيرها على القرار السياسي الداخلي، ويسعى هذا الأسلوب لفهم الوضع الراهن للاستفادة منه في المستقبل، وسنتبع منهج المقارنة بين الفترة الحالية للشركات والفترات السابقة.

وسوف نعتمد دراسة الحالة الأمريكية وسنكتفي بخمس شركات، وهي:-

ميكروسوفت- أبل- أمازون- جوجل- فيسبوك

وسنركز دراستنا بعد عام ٢٠١٠م وحتى الوقت الراهن، حيث سنتبع أسلوب تحليل المضمون لدراسة ووصف منظم ودقيق لمحتوى مصادرنا ونصوصها المكتوبة (إذ لا نملك مصادر أخرى يمكن الاتصال بها مباشرة) وتحليلها ومقارنة الاختلافات بينها والاستفادة من التعمق في فهم بياناتها وإحصاءاتها، وكنا نود الاستفادة من دراسات سابقة في ذات الشأن ولكننا للأسف لم نجد بالحجم المناسب والذي يساعدنا في الاطلاع والاستفادة أكثر، ولكنه لم يكن عائقاً في المتابعة.

أزمات البحث و التحليل

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى استكشاف الطريقة الرأسمالية المؤسساتية الأمريكية، وخصوصية هذه الحالة التي لطالما تفاخرت بديمقراطيتها والتناقض الحاصل بوجود مثل هذه المؤسسات التي تؤثر على القرارات السياسية الداخلية، وانعكاسات ذلك على المجتمع الأمريكي، الذي عظم حرية التملك ،وثار من أجلها عام ١٧٧٦، لدرجة أنها تكاد تنقلب علية بقيام مثل هذه الهيمانات الاحتكارية فيه وبالتالي الأثر الحقيقي الكبير الذي ينعكس على السياسات الخارجية ،و ما يحدث في فترة حكم الرئيس الأمريكي ترامب دليل على ذلك.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الاستفادة من هذه التجربة المهمة، والتي صنعت كل الكوابح والموازين الممكنة Checks and Balances لمنع احتكار القوة السياسية السلطوية ونسيت كبح جماح القوى الاقتصادية بعدم ادراكها لخطورة احتكارية بعض المؤسسات الاقتصادية بدعوى قدسية حرية التملك .. وكذلك: كيف يمكن لنظام اقتصادي اسلامي أخذ الدروس والعبر في كيفية منع وضبط هذه الاحتكارات والاستفادة من التجربة بوضع القيود المناسبة والمطلوبة وطرحها بالشكل العلمي المناسب، والذي يتوافق مع مفاهيم الاقتصاد و تأثيراته في النظام الإسلامي.

عدا المقدمة والخاتمة، ستتكون الدراسة من أربعة فصول، حيث سيشمل الفصل الأول المادة النظرية التي تحتوي على الإطار المفاهيمي اللازم لمثل هذا النقاش، فيما يتطرق الفصل الثاني لسرد تاريخي متدرج لأحوال الرأسمالية الأمريكية والشركات الاحتكارية التي ولدت من رحمها ،وعلاقتها بالسلطة السياسية.

وأما الفصل الرئيسي [الثالث] فسيكون فصل النقاش والبحث في أمر شركات التكنولوجيا الرئيسية وسعيها للربحية غير محدودة ونشاطاتها وأساليبها المتعلقة بالتأثير على المستوى السياسي من أجل مصالحي.

ثم فصل الخلاصة باستنتاجات البحث، وأخيرا فصل العبر المستفادة لنظام اقتصادي مستقبلي ان شاء الله.

***

الفصل الأول

المادة النظرية المفاهيمية

ذهب موريس دوب إلى أن الرأسمالية، نظام المشروع الفردي حيث تسود المنافسة الحرة بين الأفراد لكسب رزقهم، فيما ذهب ماركس إلى أن الرأسمالية هي نظام تتملك فيه الأقلية أحوال الإنتاج في مختلف أنواعها، ولا تتملك فيه الأغلبية إلى قوة عملها .

وأما الاقتصادي الإنجليزي هوبسون قال أن الرأسمالية هي تنظيم الأعمال على نطاق واسع بواسطة صاحب العمل الذي يمتلك قداراً من الثروة المتراكمة تسمح له بالحصول على المواد الأولية واستئجار العمال بهدف إنتاج أكبر قدر من الثروة والأرباح.

وأما الدكتورة رانية عمارة فتجمع بين هذه التعريفات لتقول أن الرأسمالية هي تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد الرأسمالي أو جماعة هي الشركة الرأسمالية فتؤلف بين رؤوس الأموال الإنتاجية والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل التي يستأجرونها ويعملون مشروعاً صناعياً يستخدم الفن الانتاجي والآلات من أجل تحقيق مقدار متزايد من الثروة والأرباح، وزيادة تراكم رأس المال باستمرار (عمارة، ٢٠١٦م، ١٠٠-١٠٢)

ولأن دراستنا تبحث الرأسمالية الأمريكية المؤسساتية، فإن كولكا Kulka يقول: إنها تركيز مكثف للملكية والسيطرة على وسائل الإنتاج لأيدي قلة ونخبة من عمالقة رؤساء الأموال، وعلى توسيع في طبقة العمال الذين يزداد تعلقهم المادي بمشغليهم لدرجة مطلقة وتوسع وتعمق فجوة التملك، وعاظم التأثير السياسي لرجال الأعمال، الأمر الذي يناقض الفكرة المثالية لحرية الفرد التي قامت عليها الديمقراطي الأمريكية، ولذلك تفقد الحرية معناها لأنه لا يوجد بها مساواة أساسية بين المواطنين الذين أصبحوا أدوات بأيدي عمالقة رجال الأعمال والقوة (Kulka ،١٩٨٧م، ٤٨٠).

ويقول الدكتور ضرار ابو سيسي إنها رأسمالية قائمة على مؤسسات ذات منظومة لها قواعد وقوانين خاصة بها تدير وتحرك وتقنن أعمالها بشكل لا يستطيع القانون أو المشروع الأمريكي أيقف في وجهها، وخاصة لوجود سلطة مالية واقتصادية تتمتع بها هذه الشركات التي تجعلها تفرض ما تريد بأشكال وطرق مختلفة توصلها إلى هدف واحد (في معرض نقاش هذا البحث)

وقد بدأت هذه الرأسمالية عندما سمح القانون الفيدرالي باندماج رؤوس الأموال الأفراد والمجموعات بحيث تصبح كيانات مستقلة لم تعد بحاجة إلى امتياز من الدولة وعندما شجعت قوانين" الضمان المقيد" المبادرين إلى المخاطرة ودعوة المستثمرين بحيث تزيد أرباحهم وتقلل خسائرهم وصارت أسواق المال هي الآلية الأساسية لتجنيد الأموال، وهكذا بدأ التجار الاغنياء بالانتقال الى مجال الصناعات في كل المجالات، وأسسوا الشركات الكبيرة التي صارت تستولي على أصحاب المهن والمهارة الذين أصبحوا عمالاً لدى هذه الشركات التي سيطرة عليها نخبة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال الرأسماليين الذين سيطروا على الصناعة والتمويل (Naveh, 2007, 127-128).

ومن أهم مميزات الرأسمالية حرية الفرد في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه سواء في الإنتاج أو التبادل أو الاستهلاك، ودون أي تدخل من الحكومة، إلا عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فلا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (عمارة، ٢٠١٦م، س١٠٢).

والحرية التي ثارت لأجلها أمريكا وصارت حرية مقدسة لا يمكن لأى سلطة المساس بها وتعتبر من أهم اساسات الدستور الامريكي، ان لم يكن الاساس الأهم، هي حرية التملك (Grant, 2007, 380).

كما أن حافز الربح هو الذي يدفع الأفراد الى زيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون؛ لأن كل فرد يتصرف وفق مصلحته الشخصية، ومن أجل تحقيق أهدافه الخاصة، ومن اجل اتان الميزتان(الحرية والربح) بالإضافة الى حرية التملك، كانت الوسيلة لكل ذلك: **المنافسة** التي تعتمد على وجود عدد كبير من المنتجين، بالنسبة لكل سلعة، يتنافسون فيما بينهم، بحيث يحاول كل منهم اجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، ولكن "المنافسة الغير مقيدة" أصبحت وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج وفرض **السيطرة الاحتكارية** على السوق بحيث أصبح الإنتاج في الوقت الحاضر في المجتمعات الرأس مالية يقوم على عدد قليل من الشركات التي تحتكر السوق، وتمنع غيرها من دخوله وبذلك تستطيع أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح، وتعرض في السوق كميات تمكنها من فرض هذه الأسعار (عمارة، ٢٠١٦م، ص١٠٢-١٠٧).

وربما يعود ذلك إلى أن المنافسة لم يكن لها معنى محدد، حيث أن آدم سميث اقتصر على شجب الاحتكار والمجتمع الذي يخنق المنافسة الحرة (المصري، ٢٠١٢م، ص٧١).

وتتمثل مشكلة النظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة، ووفقاً للاقتصادي الأمريكي: P.H.Douglas في كتابة Controlling Depression فإنه يرد الأزمات إلى اتحادات المنتجين باتفاقهم، أو مجرد تفاهمهم على عدم خفض الأسعار في حين لا ترتفع الأجور إلا بنسبة بسيطة (كمال، ١٩٩٠م، ص٣٨).

إن هذه المنافسة، تدور رحاها في السوق الحر، وهي الحلبة التي ينظم فيها النظام الرأسمالي أسعار السلع والبضائع ذاتياً بواسطة سوق مفتوحة بين المنتجين والمستهلكين، إذ أن قوى العرض والطلب هي التي تلعب هذا الدور بدون أي تدخل من الحكومة أو أي سلطة اخرى وتخلو من جميع أشكال الحصانة الاقتصادية.

اليوم في عصر العولمة، التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين، خاصة بعد ثورات التكنولوجيا والحاسوب والإنترنت والمواصلات... تكسرت الحدود الجغرافية بين البلدان وأصبح العالم الكبير كأنه قرية صغيرة، وكان من أهم مظاهرها التي تهم دراستنا الشركات العالمية التي لم تهتم لهويتها الوطنية، بل صاغت لنفسها هوية جديدة بوصفها علامة تجارية عالمية والتي استغلت الثورات التكنولوجية في عمليات الاستثمار عبر الحدود وخففت الرقابة على رؤوس الأموال وبات من السهل تحريك الأرصدة في سوق العالمية ورفعت الضوابط عن أسواق الأوراق المالية واندمجت عبر الحدود خالقة عمالقة عالمية ، وأصبحت المجازفة غير المحدودة في عالم بلاحدود وهي حالة الموارد المالية الجديدة (ريكاردز، ٢٠١٤م، ص١٩٥).

وهو الأمر الذي زاد من التحدي تجاه الدولة التي تحاول الحفاظ على سيادتها، وهي الفكرة التي ارتبطت بالمفكر الفرنسي جان بودان J.Bodin عام ١٥٧٧م، حيث عرفها بأنها: السلطة العليا على المواطن والرعايا والتي لا تخضع للقوانين، ثم تطورت هذه الفكرة خلال مئات السنين ليصبح لها مظهرين:-

١. مظهر خارجي، وهو حريتها في ادارة شؤونها الخارجية وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى.
٢. مظهر داخلي (وهو الذي يهمنا في اطار دراستنا) يعني بسلطانها على الأشخاص والأفراد داخل إقليم الدولة، حيث أن السلطات الممثلة للشعب لها وحدها حق اتخاذ كل القرارات والتشريعات التي تهم مصالح المواطنين، وليس لأي جهة أخرى الحق في التدخل والتأثير على سلطات الدولة (علوان، ٢٠١٠م، ص٥٣).

الفصل الثاني

الرأسمالية الاحتكارية في أمريكا – سرد تاريخي

The American Corporation Capitalism

الرأسمالية الأمريكية المؤسساتية

- **الثلث الاخير من القرن التاسع عشر:**

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، مرت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيرات اقتصادية هيكلية عميقة تغيرات اثرت على المجتمع والثقافة الأمريكية بشكل عام، وعلى نظامها الديموقراطي بشكل خاص، حيث حدثت ثورة صناعية واسعة في السوق الأمريكي، والجهة التي قاومت هذه التغيرات واستفادت من ثمراتها هي الشركات الكبيرة Big Business، والتي قلبت الشكل الرأسمالي وخلقة هيكلية واشكال عمل مازالت موجودة حتى يومنا هذا، والذي صار يسمى ب Corporate Capitalism: الرأسمالية المؤسساتية، والتي أصبحت القوة المسيطرة الرئيسية في الاقتصاد الامريكي.. بل في كل العالم (Naveh,2007,173).

إن هذه القوة والسيطرة، والتي خلقت حركات معارضة لها، انتقدتها وحاولت ضبطها رغم ثمرات النمو التي حققتها هذه الشركات، ولكنها في نفس الوقت عمقت الفجوات في المجتمع الامريكي، هي الأساس المركزي للديمقراطية الأمريكية الحديثة منذ اكثر من ١٥٠ سنة .. بل وهناك من يقول أنها تتعدى الحدود الأمريكية إلى قوة عالمية مسيطرة.

إن عملية النمو والازدهار الاقتصادي لهذه الشركات الكبيرة، والتي بدأت قبل الحرب الأهلية ١٨٦١م، تعاظمت قوتها خلال وبعد الحرب، يعلق عليها المؤرخ مارك توين ١٩١٠-١٨٣٥: لقد عرفت هذه السنوات ب Gilded Age، ولم يقل العصر الذهبي حيث قصد به: إنه عصر مذهب، كأنه ذهبي وليس بالفعل ذهبي، بل عصراً مزيفاً وليس حقيقياً، وذلك بسبب الفساد السلطوي وفقدان القيم وأزمة أخلاقية خانقة وتعميق الفجوات الاقتصادية – الاجتماعية، وتعاظم رؤوس أموال عملاقة بأيدي قلة قليلة على حسب الأغلبية (Complall,2000).

لقد كان الاقتصاد الأمريكي يتمتع بوجود وحدات تشغيلية صغيرة كثيرة، وتحول خلال جيل واحد فقط إلى سوق يسيطر عليه شركات عملاقة من خلال عمليات المزج بين الأشغال في جميع المجالات :-

(سكك القطار– المناجم – الطاقة – الفولاذ– الاموال – بيع الجمل والمفرق) شركات ابتلعت الأشغال الصغيرة الكثيرة، وسيطرت على كل النشاط الاقتصادي. ولقد أدارت هذه الشركات عمليات إنتاجية وتسويقية ناجعة، وقللت تكاليفها، ثبتت الأسعار عن طريق السيطرة على سوق العمل وسوق المنتجات واستخدامها للتكنولوجيا المتقدمة والخبراء، "وترأس هذه الشركات قلة من رؤوس الأعمال صاروا: "multimilioners" حيث سيطروا على الموارد العامة من مياه وأراضي وطرق ومواصلات.. وجعلت نسبة النمو التي رافقت هذه العمليات من الإنتاج القومي الخام الأمريكي يتفوق على إنتاج كل أوروبا" (Naveh,2007,174).

لقد نبع صعود هذه الشركات العملاقة من عدة مصادر، منها زيادة الطلب خلال الحرب الأهلية على الفولاذ وسكك الحديد والمنتوجات الكيماوية والفحم وتكنولوجيا متقدمة لم يسبق لها مثيل في بقية العالم، وكذلك عدم حدوث حروب في الثلث الأخير من القرن ١٩، كما في بقية العالم، وهذا شجع استثمارات رؤوس الاموال بسبب الاستقرار والتي تدفقت من خارج أمريكا إليها من خلال سوق الأسهم، وكان أغلب رؤوس أموال أوروبية باعت أملاكها في أوروبا واستثمرتها في سوق الأسهم في نيويورك، كل ذلك أدى إلى صعود الشركات الكبيرة، كما تدفقت إلى أمريكا أفواج من ملايين المهاجرين الفقراء الذين أصبحوا قوة عمالية رخيصة وبدون حقوق اجتماعية، والذي أدى إلى تقليل تكاليف الإنتاج والأجور، بالإضافة إلى النمو السكاني الكبير، خاصة بسبب الهجرة، كل ذلك أدى إلى توسيع عمليات الإنتاج لهذه الشركات الضخمة .(Ibid,175)

كما أن النظام السياسي الأمريكي شجع توسع هذه الشركات من خلال قوانين ومحفزات مختلفة، حيث امتنع المشرعون عن التدخل في علاقات العمل وأعطوا المشغلين الحرية في استغلال العمال، كما أن المحاكم الفدرالية عرفت هذه الشركات بأنها: "كيانات فردية Indiviationls، وهكذا تمتعت بالحقوق والحصانة التي تمتع بها الأفراد من الدستور الأمريكي" ولذلك منعت المقاطعة والإضرابات ، وكان يمكن لهذه الشركات أن "توظف قوات شرطية صغيرة تحميها"، ولم تتدخل الدولة في "السوق الحرة"، التي سيطرت عليه الشركات الضخمة من خلال تنسيق الأسعار وحددت قوانين اللعب (Appleby,1984).

ورغم أن الكونغرس الأمريكي سن قانون شيرمان "Sherman Ant:Trust Act 1890" والذي منع إنشاء الاحتكارات والكارتيلات، ولكن هذا القانون عمل ضد النقابات المهنية، وليس ضد الشركات الكبيرة وقد وظفت هذه الشركات طواقم من المحاميين المحنكين، وكذلك ضغوطات مالية مختلفة، اقتنعت السلطات القانونية أنها تعمل وفق قوانين السوق الحرة، وليس من خلال احتكارات الإنتاج والأسعار أو تجنيد رؤوس الأموال، فرغم كثير من الدعوات القضائية ، لم تفكك أي شركة ضخمة في تلك الفترة (Ibid,176).

وبناء على دراسة الفترة، يمكن القول أن تجميع رؤوس الأموال، وشهوات تراكم الثروات، كانت هي المحرك الرئيسي الذي سرع عملية: The corporate، تبين ان المزج بين الشركات ستجمع لها بمواجهة مشاكل السوق "وحشر" المنافسين والسيطرة على عمليات الإنتاج ، وأن هناك نوعين من المزج:

١- مزج عمودي: على طول عمليات الإنتاج ، كما في عملية موج شركة النفط Rockefller .
٢- مزج أفقي : في محال العملية الإنتاجية الواحدة ، كما في شبكات supermarket.

وقد فصلة الشركات نظريا ، بين الملكية والإدارة ، فمن خلال سوق الأسهم التي كانت الملكية رسمية بأيدي جمهور المستثمرين ، ولكن عمليا فإن ملاك الشركات كانوا يمتلكون أسهم مسيطرة ، وفقط جزء صغير من الأسهم استصدرت للجمهور.

- **رأس المال والسلطة :**

لقد كانت السلطة الرسمية بتبيعة الحال بأيدي المؤسسات الحكومة، ولكن المتحكمين الحقيقين أصحاب رؤوس الأموال الملياردرات "واذين سيطرو بأموالهم على منظمات سياسية واسعة "، وقليلون هم الذين يعرون أسماء الرؤساء الأمريكيين بين ١٨٦٥ – ١٩٠٠ : –Arthur ,Garfield, Yayes, Mckin Llely , Harrison (Leveland) ، كما لا يعرفون أسماء أعضاء الكونجرس وقضاة بارزون، ولكن الجميع يعرفون جون روك فيلر محتكر النفط والطاقة ، واندرو كارنيجي في الفولاذ، مرجان النبكي، مع قلة آخرين سيطروا على الديموقراطية الأمريكية ، وهناك من ساهم "السياسيون الصناعيون" (Naveh ,2007,178).

لقد بدأ رجال الأعمال الكبار بشراء السياسيين بالمال ودفع رشوات للموظفين الكبار في السياسة الأمريكية والاهتمام بأن "يعمل المشرعون والقضاة من أجل مصالح الشركة العظمى ، ورغم النظام المعروف باسم Check And Balancesالذي طورته السياسة والدستور الأمريكي ، لمنع تعاظم سلطة على أخرى ، إلا إنهم لم يحسبوا حساب تعاظم قوة السلطة الاقتصادية ، فلم يتوقعوا أنه سيضم تحت جناحيه، ويطوع المنظمة السياسية لمصالحها " ، وذلك من خلال الأموال والرشوات والتهديدات المالية والسيطرة على الرأي العام (Ibid , 179) .

- **الاحزاب ورأس المال :**

وكان الحزب الذي يتولى السلطة تلك السنوات هو الحزب الجمهوري، حيث حكم منذ ١٨٦٩ – ١٨٩٣م، ما عدا فترة ولاية واحدة ، والذي أصبح نظريا وعمليا حزب الأشغال الكبرى إذ كان لرؤساء الحزب

علاقات وثيقة مع الشريكات ، ومنهم تقدم المرشحون للوظائف السياسية ودعمهم ماليا وسياسيا ، " و كثيرا ما حدث أن كان حاكم ولاية أو سيناتور وعضو كونجرس يتقاضى راتبه من قبل هذه الشركات" ، واهتم محامو هذه الشركات بالقضايا أمام محاكم الفيديرالية والمحلية ، " وإذا كانت هناك حاجة رشوة أو إغراء لأحد الحكام أو الحلفاء ، فقد وجدت الطرق والوسائل لتسهيل ذلك " (Applaby , 1984).

وعندما تبين للحزب الديموقراطي أنه من الصعب الرجوع للسلطة بالطرق الشرعية، "فهموا أنه لابد من اللجوء إلى رؤساء الأموال وهكذا أصبح The Political Boss يقوم بهذه الأدوار والاهتمام: إنه في الوقت المناسب، ينتخب الرجل الذي تريده هذه الشركات"، حيث عمل عن طريق ما يسمى "بالماكينات" حيث شمل التجنيد كل ما يلزم عن طريق الرشاوي والاغراءات، ايجاد وظائف، تهديدات بالطرد من العمل (Riodon, 1962 ,3).

- **قوى المعارضة:**

ولكن من جانب آخر، رافق عملية النمو الاقتصادي، وتراكم الثروات بأيدي رؤوس الأموال والصناعة رافقها أثمان غالية دفعتها مجموعات مختلفة في الشعب الأمريكي، ولذلك ظهرت قوى معارضة وصراعات في مجال المؤسسات وكذلك نزعات ضد رجال الأعمال، ثم التعبير عنها بإضرابات ومقاطعات للبضائع وعنف حاد بين الاشغال والعمال ، وقد صار يوم العمال ٥/١ عيداً قومياً، ثم عالمياً في ذكرى Haymarket في شيكاغو سنة ١٨٨٦م، حيث تم قتل عمال بأيدي الشرطة ولكن ثروات العمال ونقاباتهم فشلت، إذ لم تكن منظمة بشكل كافي، ثم قام المزارعون بمعارضة نشطة بسبب تضررهم كثيراً من التحول الاقتصادي والزراعي الى الصناعي، عندما أسسوا حزباً باسم: Populist Party The People. Against Special Interests 1892 ، حيث رفعوا شعار تفكيك الشركات الضخمة وفرض الضرائب عليها، ولكن سرعان ما تفكك الحزب لأسباب كثيرة ومختلفة (موريسون وأخرون، ١٩٨٤م، ص٤٥٩-٤٦٠).

ثم جاءت **الحركة التقدمية:** حركة اصلاحية واسعة، انتشرت لأول مرة في الطبقة الوسطى، كان فيها صحفيون كشفوا فضائح فساد، ثم المطالبات بتشريع تقدمي، واصلاحات في مجال المؤسسات وكذلك تفكيك احتكارات الشركات الضخمة، أو على الاقل مراقبة على النشاط التجاري الصناعي ، "ولكن ورغم كل ذلك، لم تفكك أي شركة احتكارية، ولكن قامت مؤسسات مراقبة وضبط لمنع الشركات الضخمة من التصرف كما يحلو لها، والكل يتفق ان هذه المؤسسات قد غيرت الشكل الرأس مالي الأمريكي، حيث أحبرت الشركات الضخمة على العمل ضمن معايير معينة وحسنت نجاعة السوق" وخاصة في مجال نشاطات ICC- Interstate Commerce Commission والتي وضعت "معايير للتجارة بين الدول وادارة نشاط تجاري

أكثر عدلاً، وكذلك FDA– Food And Drug Administration"، والتي صممت معايير مشددة للتسويق" (Complall,2000).

➢ الحرب العالمية الأولى إلى ١٩٢٩م:

لقد دخلت الحركة التقدمية الاولى المعترك السياسي، وبفضلهم أصبحت السياسة في أمريما "أكثر شفافية وأكثر عدالة، ويمكن قياسها واختبارها بمقاييس مهنية، وايضاً أقل فساداً" خاصة الرئيس ثيودر روزفلت Rosevelt الذي سعى لمراقبة الشركات الكبرى ولكنه لم يرد تفكيكها حيث ميز بين "شركات كبيرة جيدة، وأخرى سيئة" وكانت قمة النجاح في فترة ولاية الرئيس وودرو ويلسون من ١٩١٣–١٩١٧م حيث بادروا بالتدخل الحكومي في الأمور الاقتصادية– الاجتماعية، من أجل المحافظة على حريات المواطن وكان مختصر هذه الرؤية هو.. رؤى الرئيس التقدمي ويلسون ..

"إذا عمل السوق فقط وفق مبدأ الربح ، فإنه سيخلق كارتيلات واحتكارات تضر بحريات الإنسان، ولذلك يجب تدخل الحكومة ومراقبة الشركات الكبرى ومنع الكارتيلات، وعند الحاجة لتفكيكها من خلال السلطة القضائية" (Ibid).

ومن أهم الإنجازات للحركة التقدمية كان التعديل السادس عشر في الدستور الأمريكي : فرض ضريبة دخل تصاعدية (تتزايد طردياً مع تزايد الدخل) كان الهدف منها تمويل الحكومة الأمريكية من أجل بناء مؤسسة بيروقراطية متفرعة لتكون قوة موازنة للشركات الكبرى، لكي تستطيع الحكومة والمؤسسات الحكومية الانفصال عن الشركات الكبرى وعدم التعلق بها و بدعمها (Naveh, 2007, 198).

ولكن هذه الجهود قطعت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى زيادة قوة الشركات العظمى، وعملها بحرية كاملة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ضعفت الحركة التقدمية، حيث سادت أفكار ضرورة التقدم الاقتصادي بعد الحرب، وجاءت فترة تميزت بعدم التدخل في الاقتصاد، بل يجب إعطاء الحرية الكاملة لرجال الأعمال لتحقيق الرأسمالية الأمريكية بدون حدود، وقد تميزت هذه الفترة حتى ١٩٢٩ بالوفرة و النمو الاقتصادي، وصار" أبطال المرحلة هم رجال الأعمال" أمثال هنري فورد، الذي اعتبر "نبي التقدم والتكنولوجيا" وقائد تشغيلي منفتح والذي يهتم بحقوق عماله من خلال "Welfare Capitalism" رأسمالية الرفاة، بالإضافة الى الاختراعات التكنولوجية، والتي قللت من تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة، "ولم تضع المنظومة السياسية أمام هذا التوجه أي عوائق فكثرت الشركات العملاقة أمثال جنرال موتوزر وجنرال الكترك، وصار المجتمع ينظر إلى

رجال الأعمال على أنهم القادة الحقيقيون، وصارت الديمقراطية الرأسمالية الأمريكية المبنية على مبدأ الفردية و المبادرة الحرة هي الأساس (Weinstein, 1969).

- **من ١٩٢٩م حتى الحرب العالمية الثانية:**

في ١٩٢٩/١٠/٢٤م وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية The Great Depression، حيث انهار سوق الأسهم في نيويورك مرة واحدة، وقد اختلف الباحثون في أسباب الأزمة، ولكن نذكر ما قالوه باختصار شديد: –

١– فجوة عميقة بين أرباح الشركات الكبرى وبين القوة الشرائية.

٢– فقاعة كبيرة في إنتاجية الشركات الكبرى ظهرت مرة واحدة أدت إلى الركود، أي طفرة إنتاج كبرى وذلك من خلال خطوط إنتاج متطورة أدت إلى زيادة كبيرة في الإنتاج لا تتوافق مع حاجات المجتمع.

٣– تضخم الدين الداخلي بشكل عظيم أدى الى انهيار كل المنظومة البنكية.

٤– بانكشاف الأزمة، انهارت المنظومة المالية في البورصة (Naveh, 2007, 207).

واهتز الايمان الوثيق بأسس الاقتصاد الرأسمالي المؤسساتي، المبني على الرفاهية والتنافس الحر والمبادرة والنمو، وعلى أثرها صعد الديمقراطيون مرة أخرى إلى السلطة عام ١٩٣٢م، فرانكلين روزفلت وكان شعاره "New Deal والمكون من ثلاث راءات **R**elief, **R**ecovery, **R**eform، انقاذ، تعافي ، اصلاح" (Ibid,208).

وبادر بعشرات التشريعات (تشريع المئة يوم) خاصة في مجال الاقتصاد، وكان قانون National Industrial Act على النتاج، وضع قيود حصصية على الإنتاج، وحدد أسعار عليا، وقيّد ساعات العمل، وحدّ أدنى للأجور، وفصل الدولار عن قائدة الذهب، وقانون لحماية العمال، National Labor Relations ، وألغى قانونية العقود التي تمنع العامل أن يكون عضواً في النقابة المهنية (Smiley,2002) .

- **النمو بعد الحرب العالمية الثانية:**

ثم بدأت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٦م، والتي كانت سببا في نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل في القرن العشرين، خاصة أن أمريكا صاغت خطة مارشال (إعمار أوروبا وما دمرته الحرب)، وبالنسبة ل New

Dell فقد أضرت قليلا بالأغنياء وقوّت الضعفاء وغيّرت قوانين الرأس مالية من خلال سياسة ميزانية تمويل العجزة.. بواسطة الديون والقروض والتي أدت إلى زيادة العبء، وكذلك سياسة طباعة العملة وتوفير السيولة من خلال زيادة كميات النقود، وسياسة عملة مفصولة عن فائدة الذهب، واعتراف بأمراض الرأسمالية وتقليص قوتها وتدخل حكومي في القوى الاقتصادية ولكن الحرب جعلت من هذه الإنجازات أموراً هامشية " والتي جعلت من أمريكا مصنعا لأوروبا الاستهلاكية" الأمر الذي أدى إلى نسب نمو غير مسبوقة "حيث زاد الإنتاج القومي الأمريكي الخام بين عامي ١٩٤٥-١٩٦٠م ب ٢٥٠%"، وقد سمى المؤرخ الأمريكي: David Potter فتة الثلاثين سنة بعد الحرب العالمية الثانية People of Plenty: شعب الوفرة (Potter,1976).

وكانت الحرب قد احضرت معها حكومات لم ترفع شعارات التدخل في الاقتصاد، بل حكومات رفعت شعارات Don't Rock The Boat: لاتهز المركب، مثل وزير المالية في حكومة آيزنهور ١٩٥٨م، والذي كان يرأس شركة جنرال موتورز GM في نفس الوقت، والذي رفع شعار: "مصلحة جنرال موتورز هي مصلحة أمريكية" (Naveh,2007,216).

- **أزمة الطاقة:**

في سنوات السبعين من القرن العشرين، حدثت أزمة الطاقة بعد صعود أسعار النفط بشكل كبير، خاصة أن السوق الأمريكي يستهلك وقودا أكثر من أي سوق آخر، كما أن أمريكا سنوات السبعين فقد تفوقت في إنتاج السلع بعد دخول أسواق أوروبا وآسيا، وكذلك فإن التنافسية العالمية على الأسواق هو تقليل تكاليف الإنتاج أدت إلى أن الشركات والمصانع الكبيرة تنقل مصارفها إلى بلدان أكثر رخصا، في الأيدي العاملة، الأمر الذي زاد البطالة في أمريكا، بالإضافة الى مشاكل إدارية بعد الترهل الذي أصاب المنظومة الاقتصادية التي ظنت أن هيمنتها ستستمر، كما أن خطط الرفاة الاجتماعي أصبحت حملا ثقيلا و أخير النفقات العسكرية الضخمة التي سببتها حرب فيتنام: كل ذلك أدى الى أزمة اقتصادية توجت بأزمة طاقة، كان من نتائجها ٩% بطالة و١٤% تضخم (Ibid,221).

كل هذا وضع العراقيل أمام الرأسمالية المؤسساتية في سنوات السبعين، وأدت الى تباطؤ الأسواق ، وفهم الجميع أن للنمو الاقتصادي حدود، وزادت الاتهامات باتجاه السياسيين.

وعندما جاء الرئيس رونالد ريجين وكرد فعل على فترة الركود التي مرت أمريكا في سنوات السبعين وضع خطة لإرجاع الثقة بالرأسمالية المؤسساتية، فبدأت حملة خصخصة لمنظومة الإنتاج والخدمات ولم يبقى للحكومة عمليا إلا المنظومة النقدية ونسبة الفائدة، وعدم التدخل في المجال الاقتصادي، وتقليص النفقات

الحكومية، وألغى مئات قوانين المراقبة على المنظومة التشغيلية، وساد الفكر الذي يقول أن الأموال التي تكون في أيدي رجال الأعمال و الشركات الكبرى ستتغلغل داخل قطاعات الجماهير (اليد الخفية) ولكن هذه المرة من الأعلى إلى للأسفل وليس العكس، وقد هاجم حكم ريجين كل المؤسسات التي تنتقد هذه السياسية، ولذلك دعمته الشركات الكبيرة ، حيث حدث تناسق بين مصالح الحكومة و هذه الشركات، وذلك بتشجيع من البنك المركزي وصندوق النقد الدولي IMF ومنظمة التجارة العالمية WTO والتي سيطر عليها عمليا رجال الاعمال الكبار، وكان هذا من أبرز مظاهر العولمة التي بدأت بالظهور، وخلال سنة نزلت البطالة من ١١%-٨% وزادت نسبة النمو في الناتج القومي حيث رجعت لتحقق أرقام عالية ٣,٦% (Stiglitz،٢٠٠٣).

لقد استفادت طبقة جديدة سميت Yyppies من هذا النمو ومن خطط الخصخصة، هذه الطبقة أنتجت تغيرات اجتماعية واقتصادية: مستثمرين في البورصة، مديري شركات الخدمات والقوى العاملة، رؤساء شركات الإقراض و التوفير، رؤساء شركات الاعلام، مشهورين و خاصة رؤساء شركات صناعة الحواسب و التكنولوجيا العالية Hi-tic والتي نمت خلال عقد الثمانينات و العولمة، هذه الطبقة آمنت بالمادة و المادية فقط، رفضت أفكار الإصلاح التي ميزت الجيل السابق، ورفعوا شعار "الأنانية المتنورة" ، وعدم تدخل السلطات في الاقتصاد (Ibid).

وهكذا بدأت مرحلة جديد من الرأسمالية المؤسساتية، أبرز ما يميزها شركات التكنولوجيا الضخمة، والتي مثلت حالة دراسية لبحثنا هذا.

- **عصر التكنولوجيا العالمية Hi-Tic والعولمة: -**

حدثت ثورة الحاسوب في سنوات الثمانين من القرن العشرين، والتي غيرت حياة البشر في كل المجالات، وكل الأماكن، ورحلت مناحي الحياة التقليدية، وخلقت مجالات عمل وإنتاج جديدة، وتصدت شركات التكنولوجيا الرأسمالية المؤسساتية في أمريكا وكل العالم وظهرت الحواسيب الشخصية بعد ظهور شبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني، بحيث انتجت شبكة تواصل عالمية، تستخدم لنقل المعلومات والادارة وعمليات الشراء والبيع، وتبع هذا ثورات في عالم التلفونات وشبكات الأقمار الصناعية.

كل هذا أنتج نموا اقتصاديا غير اعتيادي وظهر "مصطلح الإنتاج القومي غير المحلي (والذي بدأ يظهر عن طريق الشركات الامريكية العاملة خارج الأراضي الأمريكية والتي تتبع للاقتصاد الأمريكي المحلي مباشرة أو الشركات الأمريكية التي تنتج داخل الأراضي الامريكية منتوجات يتم تسويقها خارج الأراضي الأمريكية) والذي زاد بمعدل ٦% بحيث قضى على عجز الميزانية الأمريكية الذي استمر منذ بداية السبعينات" ، بل

وحققت فوائض بحيث بدأ تمتد الى بقية العالم، وازدهر سوق أسهم الشركات التكنولوجية إلى آفاق فضائية، ولكن هذا أنتج ما يعرف باقتصاد الطابقين: Stsires ٢ ، طبقة مليونيرية اغلبهم من سوق رؤوس الأموال وصناعة Hi–Tic ، وطبقة أخرى لا تمتلك المؤهلات لكل مجالات التكنولوجيا، من الطبقة الوسطى السفلية، وبدأ يظهر Gilded Age من جديد، نجاح غير حقيقي مزيف نجاح خدم الطبقات العلوية فقط .(Naveh,2007,227)

أدت عمليات العولمة من سنوات التسعين من القرن العشرين، إلى تدفق أموال ومعلومات مالية واستثمارات ونشاطات اقتصادية والتي استثمرت أموالها في أسواق الأسهم في البورصات العالمية حيث تكاثرت هذه الأموال إلى مستويات قضائية لا علاقة لها بكميات الإنتاج الفعلية، ولم يعد باستطاعة الدول وأمريكا المراقبة على الحركات المالية، بل وصارت قوى الإغراءات التي امتلكتها هذه الشركات تستدرج الجميع لقبول قوانين وقواعد المنافسة التي وضعتها هذه الشركات (باومن، ٢٠٠٢م، ص٤١).

لقد حققت هذه الشركات حركة مستمرة من خلال شبكة النت العالمية، لقد تحركت مشاريع وأشغال عبر "الفضاء المشاهد" وليس الفضاء الحقيقي، ويطيرون من مكان الى مكان، يعقدون صفقات في أماكن مختلفة، يفتحون ويغلقون المصانع وفق مستويات الربح في فترات زمنية قصيرة، بل وجذرت بقوتها المالية والإنتاجية الربحية شركات الإعلام التي أثرت على الجماهير وعلى جميع المستويات الاجتماعية والثقافية، ومن أهم من ذلك أيضا السياسة، ولعبت دورا محوريا ومركزيا في إعادة وتوجيه وصياغة النظرة الاقتصادية والمفاهيم التجارية والإنتاجية بالشكل الي غير أساليب التجارة والمعاملات المالية وحركة المال والاستثمار.

وأصبحت السياسة الأمريكية – خاصة الداخلية، في عصر والعولمة، أصبحت سياسة التمظهر والدراما، كأنها مسلسل يشارك فيه الملايين مشاعرهم من خلال وسائل الاعلام التكنولوجية وصار الهم الأول للسياسيين إرضاء الجماهير.

ولذلك كله.. لا يبدو أن الديمقراطية الأمريكية تملك الأدوات المناسبة لضبط وكبح الرأسمالية المؤسساتية في ظل العولمة، والتحدي الذي تواجهه الديموقراطية على ضوء التنافسية الساحقة التي يحركها مبدأ الربح والشهوات المهيكلة داخل الرأسمالية المؤسساتية العالمية.

وهذا ما سيناقشه الفصل القادم...

الفصل الثالث

شركات التكنولوجيا الضخمة–نقاش

قبل الخوض في دراستنا، لا بد من إعطاء صورة مختصرة عن هذه الشركات وحجمها و قوتها الاقتصادية لكي يملك القارئ صورة قريبة عن ضخامة هذه الشركات، حيث اخترنا في بحثنا خمسة شركات مهمة جدا على المستوى الأمريكي، وعلى المستوى العالمي، على افتراض أن هذه الشركات تمثل نموذجا لحال كل الشركات الأمريكية الضخمة وهي:

١. ميكروسوفت، تأسست ١٩٧٥/٤/٤
٢. آبل، تأسست ١٩٧٦/٤/١
٣. أمازون، تأسست١٩٩٤/٧/٥
٤. جوجل، تأسست ١٩٩٨\٩\٤
٥. فيسبوك، تأسست ٢٠٠٤/٢/١

لقد سيطرت الخمس شركات على ٢٠%من قيمة سوق الأسهم الأمريكية، وهذا أمر لم يحدث منذ ٧٠سنة ، واتخذت موضعا في عالم العمال الأمريكي لم يحدث منذ فترة سكك الحديد في بداية القرن ال٢٠ (مئور، in The Marker 23-8-2020).

ويقول يسرائيل فيشر، أن هذه هي المرة الأولى منذ ٤٢سنة التي يصل فيها عدد قليل من الشركات إلى كل هذه القوة العظمى (فيشر، ٣٢، The Marker 13/8/2020).

وتشير معطيات كريدت سويس، إلى أن آبل هي أول شركة تصل قيمتها في البورصة الى "٢ترليون دولار" حيث ضاعفت قيمتها في أقل من سته أشهر ، و"أضافت خلال يومين ١٠٠ مليار دولار قيمتها "، بل وتصل القيمة السوقية لهذه الخمسة شركات " إلى سبعه تريليون دولار "، وزادت قيمه أسهمها في السبعة شهور الأولى لعام ٢٠٢٠ بمعدل ٣٢% ، مع أن أسهم باقي الشركات الغير تكنولوجيه قد نزلت بمقدار ٦%، وقد بلغت الأرباح الصافية لخمسه شركات ٥٠٠ مليون دولار يوميا وفق معطيات السنه المالية التي انتهت في يونيو ٢٠٢٠، وقد بلغت ثروة مدير أمازون جف بزوس ١٩٢ مليار دولار ،ومدير مايكروسفت بيل جيتس ١٢١ مليار دولار ومدير جوجل مارك تسوكربرنج أقل من ١٠٠ مليار دولار بقليل (مئور ١٤، the marker, 23/8/2020)

ويقول البروفيسور ديفيد قاص ، من مدرسة علوم الأعمال في جامعة مرلن ، في مقابلة مع NBC ونقلتها المؤسسات الاقتصادية الامريكية ، ان قيمة ابل اكبر بخمسة أضعاف من الإنتاج القومي الخام الإسرائيلي ، ويساوي ١٠% تقريبا من الخام الإنتاج القومي الأمريكي ، و ٧% من قيمة مؤشر الأسهم ٥٠٠ p& s (هلفرن، ٢٠٢٠\١٨\٢٠ ، ١٥ The Marke).

وتضيف مجلة بلومبرتش أن شركة يوتيوب لوحدها، تضيف ٥٠٠ساعة من الأقلام في كل ساعة على موقعها، وكانت ترفع شعار الحياد، ولكن عند تعرضها لهجمات وانتقادات بدعوى اختراق قوانين الخصوصية، وتهديد شركات الإنتاج الاستهلاكية بالمقاطعة، اضطرت يوتيوب للتوقيع على قانون (حماية خصوصية الأطفال بالإنترنت (COPPA) حيث ألزمها هذا القانون بتقسيم الموقع الى قسمين: واحد يرفع فيه مع كل فيديو عبارة: مناسب للأطفال، و آخر: غير مناسب (برجن وشو، عن بلومبرتش ٢٠٢٠/١/١ نقلها 18, The Marker).

ولقد أصبح التعلق في فيسبوك في السنوات الأخيرة جزءًا من نقاش عام وواسع حول قوة شركات التكنولوجيا، ووفقا لمعطيات E-Markter فإن "فيسبوك تسيطر على ٢٣,٤% من سوق الإعلانات الرقمية في أمريكا "، كما أن "جوجل وفيسبوك يسيطرون على أكثر من ٥٠%"من هذه السوق (بلومبرتش، من دون اسم كاتب ٢٠٢٠/٦/٢٥نقلها 14, The Marker).

وجعلت سيطرة هذه الشركات السلطات الأمريكية تفتح تحقيقا من قبل (مؤسسة التقييدات التشغيلية) ضد هذه الشركات، وهو جوهر بحثنا في الأربعة مباحث القادمة:-

أ-حرية الإعلام والتعبير مقابل الربح-حرية مكذوبة.

ب-السلطات الأمريكية تشجع الاحتكار.

ج-شركات التكنولوجيا-شركات احتكارية/قوانين غير مطبقة

د-المال السياسي في أمريكا-الديمقراطي في خدمة الأثرياء.

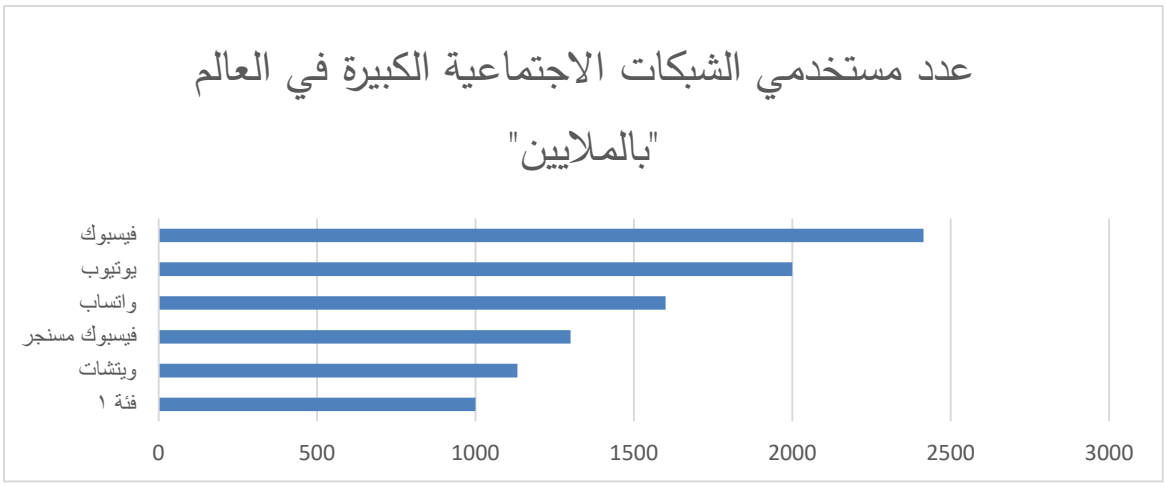

أ-حرية الإعلام والتعبير مقابل الربح- حرية مكذوبة؟!

لقد نص التعديل الأول للقانون الأمريكي على والذي أقر عام ١٨٦٥م :"بأن الكونجرس لا يشرع أي قانون يمنع أي عبادة دينية ، ولا يمنع الحرية الدينية، ولا يقيد حرية التعبير والاعلام".. (Grant,2007,381)

حيث تعتبر هاتان الحريتان من الحريات الأساسية في كل ديمقراطية وبدونها ستتهم الديمقراطية في عصرنا الحديث بأنها ديمقراطية مزيفة، بل وستثير موجهة من السخرية والتهكم إذا ما ادعى ساستها بأنهم يتمتعون بالديمقراطية "فمن حق كل إنسان حرية التفكير و التعبير عن آرائه، وبدون أي مضايقة و أي مقيدات (الفرع ١٨ من قائمة حقوق الإنسان، في Navrh,2007,205).

وفي خضم السباق التنافسي المحموم على الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٢٠م، ظهرت عند هذه الشركات معضلات المحافظة على حرية المساواة والاعلام وحرية العبير التي ترفع شعارها من جهة ، ولكن من جهة أخرى ضغوطات خفيفة في الجوانب السياسية والمالية، وظهرت هذه المعضلة جليا في نشر زعماء سياسيون (مرشحون للرئاسة ولمجلس الشيوخ والنواب) نشرهم أكاذيب و معلومات مفبركة و مزيفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وقد لاقى هذا الأمر احتجاجات من شرائح واسعة من الجمهور الأمريكي، وأثيرت للنقاش قيما مهمة مثل المساواة وحرية التعبير و الاعلام، وقد أعلنت فيسبوك في ٢٠٢٠/٩م أنها قررت الحفاظ على الوضع الراهن فيما يخص المعلومات التي ينشرها السياسيون على منصتها ،حتى لو كانت هذه المعلومات مغلوطة و كاذبة وأن "جهاز التصفية" الذي يعمل على فلترة المعلومات الكاذبة تلقائيا ،لن يسرى على السياسة ،حيث يمكن لهؤلاء السياسيون إنفاق الملايين على نشر المعلومات لجماهيرهم عبر "الإعلان الموجه" عن طريق فيسبوك، أي أن هناك فائدة متبادلة ، ويوجه كفن روس هنا انتقادا لفيسبوك بقولة أن المبدأ الذي تتبناه فيسبوك هو "أنه كل ما هو شعبي ..هو أيضا جيد"(روس، نيويورك تايمز ،٢٠٢٠/١/١٢ 12,The Marker). ويقول أيضا: حتى لو تضمن ذلك Dis informationمن قبل السياسيين فترد فيسبوك بالحجة: أنه ليس من وظيفتها أن تقرر ما هو جيد وما هو غير جيد، فهي تتفاخر بحيادتيها وعلى ذلك، قامت احتجاجات واسعة وسط الجماهير الأمريكية لأن ذلك يعد اختراقا لمقصد حرية التعبير والاعلام، وفقا لآرائهم.

وقد علق الكس ستاموس المسؤول السابق لحماية المعلومات في فيسبوك، والذي ترك الشركة عام ٢٠١٦، بالقول بأن فيسبوك "تقترف خطأ فادحا في هذا السياق ،وأن قرارها نبع من اعتبارات سياسية ومصلحية فقط، فمن الواضح أنهم يخافون ضغوط وهجوم السياسيين عليهم"، ويؤيده في ذلك أيضا كفين روس الذي اعتبر أن هذه السياسة ليست "حياد" لأنها تعطي أفضلية للمرشحين الذين يركزون على إثارة المشاعر "ولا تهتم فيسبوك

إذا ما كانت المعلومات صحيحة أم لا ،فهذه كانت استراتيجية ترامب للفوز في ٢٠١٦ ،حيث يقول آندرو بوسفرت، الذي راقب إعلام فيسبوك تلك السنة ،أن انتخاب ترامب كان بسبب ادارته لأفضل دعاية انتخابية رقمية، رآها في حياته "(المصدر السابق).

نرى هنا أن الحرية –حرية الاعلام والتعبير الغير مقيدة – كانت تغضب كثيرا من الأمريكيين وتخدم مصالح قلة قليلة منهم، يدفعون أموالا طائلة لقاء نشر ما يرغبون "فالخلاف العميق بين مؤيدي حرية التعبير الذي رفعت شعارة فيسبوك ،وبين من ينادون بتقييد إعلانات الشركة وفق معايير قيمية و إنسانية، هو خلاف نظري جدير بالاهتمام ،حيث يملك كل طرف مبررات قوية"(برئيل ٢٠٢٠/٧/٩، 22,The Marker) خاصة أن هذه الشركات أمثال فيس بوك تسيطر على كم هائل من المعلومات و البيانات الشخصية لزبائنها، وهي كما نعلم تملك المال و المعلومات ،ويمكنها توجيه المعلومات لزبائنها بناءً على البيانات التي تملكها "وهذا يشكل خطرا واضحا، ليس فقط على المساواة والعدل الاجتماعي ولكن أيضا على الديمقراطية برمتها " (مئور،٢٠٢٠/٨/٢ ، 13 The Marter) ولكي نعرف حجم المعلومات والبيانات التي تملكها هذه الشركات عن زبائنها ،فقد نشرت شركة الأبحاث App Annie إحصائيات تشير إلى الفترات يملكها مستخدمي التطبيقات المختلفة، حيث بينت الأبحاث أنه في "النصف الأول ٢٠٢٠ أن المستخدمين مكثوا ٦,١ ترليون ساعة أمام شاشات Smartfone لوحدها ، وتم إنزال ٦,٤ مليار تطبيق ، ومكث المستخدم المتوسط ٤,٣ ساعة يوميا أمام السمارتفون (جو يخمان ٢٠٢٠/٩/١٧ ، 10,The Marher).

وقد دعت منظمات حقوق الإنسان من أمثال NAACP و منظمة Caller of Change إلى إيقاف سياسات فيسبوك وبدأت حملة تدعو الى وقف الإعلان عبر هذه الشركات تحت شعار" عدم الربح من الكراهية Stop Hate For Profit وقاطعت هذه الشركة إعلاناتها عبر فيسبوك (نويمان ٢٠٢٠/٧/٦، The Maeker،٢٢) ولكن يبدو أن فيس بوك لم تقلق للحملات الاحتجاجية التي أطلقتها مؤسسات حقوق الانسان لأن "٧٦% من جمهور المعنيين فيها هم الشركات الصغيرة التي لم تنضم لحملات المقاطعة " (عن بلومبرثح ،بدون اسم الكاتب ٢٠٢٠/٦/٢٥، The Marker,14).

ولكن عندما تزايدت الدعوات، وانضمت الشركات الكبرى المقاطعة الإعلان عبر الفيسبوك أهمها: Verizon للاتصالات والتي يتابعها ١٥٢ مليون مواطن أمريكي، وأنفقت على الدعاية في فيسبوك عام ٢٠١٩، ٢٣مليون دولار، ثم انضمت للمقاطعة LInilever الغذائية التي أنفقت في ٢٠١٩ أكثر من ٤٥مليوم دولار على إعلاناتها على فيسبوك ، مما أدى الى تراجع أسهم فيسبوك في مؤشر:S&P500 قد

تراجع ٢,٤% ، كما وتراجعت ثروة مارك تسوكربرتح ، مدير فيسبوك ٧,٢مليار دولار ،من الترتيب الثالث إلى الرابع بين أغنياء العالم ، مع ثروة مقدارها ٨٢مليار دولار (مئور،٢٠٢٠/٦/٢٨، The Marker ,13)

وعندما انضمت شركات كوكاكولا في اليوم العاشر لانضمام الشركات الضخمة (وكانت الصغيرة قد بدأت حملة المقاطعة منذ شهور) ، مثل انضمامها القشة التي قسمت ظهر البعير ،حيث لحق بها ١٠٠شركة أمريكية كبيرة منها:

Adidas ,Ford ,Pepsics, Hershey, Ben&Jerrys, The North Face كانت قد أنفقت جميعاً ٤,٢ مليار دولار على الإعلانات على فيسبوك في ٢٠١٩م، وهو ما يشكل ٦% من مدخولاتها البالغة ٧٠ مليار دولار "في تلك السنة الأمر الذي أرعب فيسبوك لأن ٩٧% من مدخولاتها مصدرها الإعلانات" وفي ضوء هذه المعضلة ،فضلت هذه المرة فيسبوك ومديرها تسوكربرثح أرباحها وأعلنت أنها ستشغل "لوغرتم Log" يلغي أو يحذر من الإعلانات ذات الطابع العنصري والعنيف و الكاذب (بلومبرثح، بدون اسم الكاتب٢٠٢٠/٦/٢٥ ,The Marker 21).

الإعلانات ذات الطابع العنصري و العنيف و الكاذب (بلومبرثح، بدون اسم الكاتب،٢٠٢٠/٦/٢٥ ,The Marker 14).

نستنتج من ذلك، ومن تحليل هذه المعطيات أن فيسبوك لم تتأثر ولم تلقى بالا لمطالب الناس والجماهير الأمريكية ولمنظمات حقوق الإنسان، وكانت تتذرع بالحياد، ولكن الحقيقة أنه وتحت الضغط بالمقاطعة الشاملة وخسارة أرباحها، تراجعت فيسبوك، وإلا فإن احتكارها كان سيزيد قوة حتى لو خالفت أهم القيم الاجتماعية الأمريكية "ولكن في نهاية المطاف حسم الأمر وفقا لعنصر مهم: المال"(برئيل،٢٠٢٠/٧/٩، The Marker ,22).

ولكن من جانب آخر، فإن لويد فلمساي، وهو محلل كبير في "دويتشي بانك"، يقول أنه لا يتوقع أن أضرار فيسبوك ستكون طويلة الأمد، رغم أن بعض الشركات التشغيلية أعربت عن تخوفها من الإعلان عن طريق فيسبوك، والسبب حسب رأيه :"أن فيسبوك مهمة أكثر من اللازم" (بلومبرثح، بدون اسم الكاتب،٢٠٢٠/٦/٢٦ ,The Marker 14).

والذي يؤيد هذا الكلام هو بيجال نويمان إذ اعتبر أن تسوكربرثح، ورغم تراجع الظاهر، إلا أنه فهم أن حظوظ ترامب للفوز بالانتخابات ضعيفة، وهو يتخوف من فوز الديمقراطيين "ولحظة انتقامهم منه"، حيث يصرح أعضاء الحزب وخاصة الزبث وورن "بضرورة تفكيك احتكار فيسبوك التي تستغلها بشكل سيئ

"،ولذلك" خضع تسركربرثح الى مصلحته هو"، وليس عن اعلان تلك التصريحات العنصرية ،و ما زالت Wall Streat تحترم المكانة الاحتكارية لفيسبوك في مجال الاعلام الاجتماعي "ولا تضغط عليها لتغيير طريقها ...ربما سيكون ذلك في الازمة القادم"(نويمان،٢٠٢٠/٧/٦،The Marker,22).

وبناءً على ذلك يمكننا أن نستخلص أن شعارات هذه الشركة من أمثال فيسبوك وغيرها، والحرية التي تتغنى بها، ماهي إلا حريات مكذوبة، وليست حقيقة، والذي يهمها بالدرجة الأولى هو مصالحها و أرباحها والمحافظة على سيطرتها على السوق..

فهل الاحتكار.. من بين وسائلها لذلك؟ وهذا ما سنكتشفه في المبحثين القادمين..

محتويات عانى منها المشاركون في شبكات التواصل الاجتماعي:-

ولا مرة	تقريباً ولا مرة	أحيانا	كثيراً	
%١٢	%٢٣	%٤٨	%١٥	محتويات تبدو كاذبة أو خاطئة بشكل واضح
%١٩	%٣٧	%٣٢	%١١	محتويات تمس الآخرين

المصدر (برجن وشو، ٢٠٢٠/١/١م The Marker، 18)

ب-السلطات الأمريكية الاحتكار؟!

لقد رأينا كيف أن السلطات الأمريكية ، وعلى مضي ١٥٠سنة كانت في كل مرة تتراجع عن محاولات تقييد الشركات الاحتكارية ، وفي كل مرة بحجة مختلفة ، بل وكانت أحيانا تشجع (بقصد أو بغير قصد) هذه الشركات ،ولم تفعل هذه القوانين التي سنتها في هذا الصدد، ولذلك تعاظمت قوة هذه الاحتكارات على مختلف أنواعها –احتكار القلة التام، احتكار القلة غير التام والتجمعات الاحتكارية الدولية المعروفة باسم الكارتيل ..ويبدو أن الحاضر لم يختلف عن الماضي البعيد ولا القريب ، وأحد الأدلة الوضحة على ذلك هو أن البنك الفيدرالي "أنفق عام ٢٠١٩ مبلغ ٢٥٠مليار دولار في شراء سندات ديون ل٧٩٤شركة أمريكية احتكارية كبيرة، منها شركة آبل و شركة Abbivie البيو تكنولوجية "وذلك من أجل زيادة السيولة المالية في الأسواق وتشجع الاستثمار (مئور ٢٠٢٠/٦/٣٠ The Marker,20).

وفي معرض التكنولوجيا CESالذي يستهدف دعم الشركات الصغرى، ويقام سنويا منذ ٢٠١٦، في لاس فيغاس، لم يتم دعوة الشركات الكبيرة أمثال أمازون، آبل، مايكروسوف، جوجل، سوني، LG، سامسونج، وسماعات لاسلكية .. و لكن سرعان ما تبين فشل هذه الشركات أمثال " PEBBLEوالتي بيعت لجوجل ب٢,١مليار دولار" وشركة Jawboneحيث بيعت لسامسونج و آبل ب٣مليار دولار (كوهان،٢٠٢٠/١/٧، 12,The Marker).

وتكمن أسباب ذلك الفشل في علو تكاليف التشغيلية والإنتاجية والنشر والتسويق، ولكن أيضا و بالأساس، بسبب صعوبة منافسة تلك الشركات الضخمة التي يمكنها تخفيض التكاليف أكثر بكثير من جهة، ومن جهة أخرى، لأنه لا يوجد قوانين تحمي تلك الشركات الصغيرة، أو قوانين تقيد الكبيرة التي اخترقت الحياة الرقمية لمليارات الناس لدرجة أن لصغار لم يبقى أي مكان "طبعا يمكن استثناء الشركات الصغيرة أمثال Dji، شاومي، وهواي، خاصة السبب السوق الصيني المحلى الضخم" (كوهان،٢٠٢٠/١/٧، 12,The Marker).

ومن أجل النقاش العالمي في هذا الجانب، نريد أن نقارن بين الماضي و الحاضر، ولذلك نستعرض هنا تقديرات الخبراء التي تقول أن السيطرة المركزية لهذه الصناعات التكنولوجية الضخمة هي أكبر من تلك التي سادت في القرن ال١٩ قبل أن يشرع الكونغرس الأمريكي قانون شيرمان ١٨٩٠، الذي يخص "التقييدات التشغيلية "و الذي كان من المفترض أن يقيد سيطرة شركات القطارات على الاقتصاد الأمريكي ،حيث أعطى هذا القانون الصلاحيات اللازمة لوزارة العدل و المحاكم الفدرالية لمقاضات أي سلوك احتكاري، بل و فرض العقوبات المناسبة ،ويقول البروفسور يان آيهكوت من جامعة "بومباوفيرا" في برشلونة في هذا الصدد ، أنه في عام ١٩٢٩، كان لشركة سيرس و شركة A&P ما قيمة ٣% من بيع الجملة في أمريكا الأمر الذي جعل المشروع الأمريكي يسن القوانين "تقييدات تشغيلية" في حين أن الأمازون وحدها اليوم ١٥% من مجموع مبيعات الجملة في أمريكا (مئور ٢٠٢٠/٨/٢٣، 14,The Marker).

وفي المقابل تحاول هذه الشركات الدفاع عن نفسها في محاولة نفي تهم الاحتكار، بالادعاء أنها تساعد أمريكا لتكون سيادة عالمية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي وحوسبة المعلومات وكذلك تكنولوجيا الكوانتوم.

وعندما حاول النظام الأمريكي في عهد الرئيس ترامب ، عمل إصلاحات ضريبية واسعة ، تبين أن الهدف و المقصد الخفي لم يكن "محاربة الكبار" حيث يقول برت وولس، بروفسور الأحكام الضريبية في جامعة يوستون "أن المستفيد الأكبر من إصلاح ضريبي فيدرالي منذ ثلاث عقود، والذي شرع في ٢٠١٧، كان المئوية العليا(١%العليا) وهم أكبر الأغنياء في العالم، لأن التقلصات الضريبية والتي ستبلغ ٥,٥ ترليون

دولار خلال عشر سنوات ،سيرافقها قانون لتخفيض الضريبة على الشركات الكبرى من ٣٥%-٢٥%(عن نيويورك تايمز، دروكر وتنكرسلي ،٢٠٢٠/١/٨ ,15,The Marker).

وفي عام ٢٠١١م عانت أمريكا من عجز كبير في موازنتها ، وكان المنطق يقول بوجوب تقليص الإنفاق الحكومي وخاصة في برنامج Midecare (خطة الضمان الاجتماعي للعجزة)ولذلك، عرضت حكومة أوباما صفقة على الجمهوريين :" تقليص ميزانية الضمان الاجتماعي رغم أن الديمقراطيين يحملون لواءها ،مقابل زيادة بسيطة في الضرائب على الأغنياء " ولكن هذا العرض فشل بسبب رفض الجمهوريين أي زيادة في الضرائب على الأغنياء حتى لو كانت بسيطة (كروجمان ٢٠٢٠/٧/١٢ ،١٢، The Marker).

رغم أن أغلبية الجمهور الأمريكي تريد توسيع الضمان الاجتماعي (والذي يعارضه الجمهوريون) ويعتقد أغلبهم أيضا أن الأغنياء يدفعون ضراء أقل من اللازم.

وعليه، فإننا نصل إلى نتيجة أن رفض اقتراح الديمقراطيين وأوباما من قبل الجمهوريين، لم يعكس إلا مصالح الأغنياء، و رغم أن أوباما "هو الرئيس الوحيد الذي استطاع زيارة الضرائب على المئوية العليا من الأغنياء بنسبة قليلة من (٢٨% -٣٤%) ولكن سرعان ما تم الغاء هذا القانون عندما وصل ترامب إلى السلطة ٢٠١٦، وهذا يدل على أن أمريكا هي "اوليفاركية" أكثر منها ديمقراطية (المصدر السابق) والمقصود بها طبعا حكم الأثرياء.

وتقول دفنا مئور، إن استمرار البنك الفيدرالي في ضخ السيولة المالية في الأسواق وتباطؤ المشرعين الأمريكيين في ضبط سيطرة الاحتكارات الكبيرة سيفتح الطريق أمام ميكروسوفت وأمازون، والتي وصلت "قيمة كل واحدة منها في سوق الأسهم ١,٦ترليون دولار ،لتلحق بشركة أبل التي تخطت ٢ترليون دولار (مئور ٢٠٢٠/٨/٢٣،، The Marker, 14).

وهي أكبر من قيمة مؤشر سوق الأسهم Russell 2000 ، والذي يضم أصغر ٢٠٠٠شركة عامة ،وقد تضاعف مقياس مضاعفة الأرباح لأبل ١٢مرة في نهاية ٢٠١٨ ،وتضاعفت ٢٤مرة في نهاية ٢٠١٩، و الآن وصل الى ٣٦مرة (نويمان،٢٠٢٠/٩/٧، 23,The Marker).

ولا شك هنا أن الشركات و تكنولوجيتها العالية قد دفعت واجهة النمو الاقتصادي إلى الأمام، ولكن من جهة أخرى فإنها تثير معضلة معقدة ،لأنه لاشك أن من المصلحة العامة ضرورة منعها من السيطرة الشاملة على مجال النشاط الاقتصادي و الاجتماعي ، وعندما يكون ثمن السلعة هو المقياس لتقدير تنافسية السوق "فلا يوجد للمشرعين الأمريكيين أي حجة وسبب للتدخل عندما يكون الثمن صفري والخدمة المقدمة مجانية ،

ولكن هذه الخدمة بعيدة من أن تكون مجانية ، فالثمن هو المعلومة الخاصة التي تحصل عليها هذه الشركات من زبائنها والتي تستغلها في السوق وتعطيها أفضل نسبة واضحة في المنافسة ،حيث تسارع لشراء كل شركة تكنولوجية يمكن أن يكون لها حافز مستقبلي للتنافس، والتي يمكن أن تهدد سيادتها، ولذلك يجب على المشرعين أن لا يسارعوا لإقرار امتزاج هذه الشركات (رفن وسركر،٢٠٢٠/٨/١٣، 20,The Marker).

ولا شك أيضا أن تأثير شركات التكنولوجيا سيستمر في قابل الأيام، وبفضلها كانت ثورة الحاسوب الشخصي، وثورة الإنترنت، وثورة أجهزة Smart Fone والتي وصلت إلى الجيل الخامس والآن يبدو أن العالم على أبواب ثورة السيارات الذكية المحوسبة، والتي تتسابق إليها شركات التكنولوجيا، ولذلك ستستمر هذه الشركات السيطرة على قطاعات اقتصادية مهمة وعلى اهتمام المستثمرين، ولو كانت السلطات الأمريكية تريد حقا تقيد احتكارية هذه الشركات، لما سمحت لها مثلا الدخول التنافسي في سوق السيارات الذكية (نويمان، ٢٠٢٠/٩/٧، 20,The Marker).

ويمكن تلخيص هذه المبحث بالقول، إن كل الإشارات تقول أن السلطات الامريكية لا تملك بنية حقيقية لتقيد هذه الشركات.. بل العكس تماما فهي تشجعها عمليا ونظريا.

وهذا ما سندرسه في المبحث القادم...

قوانين تقيد الاحتكارات غير المطبقة...

****

ج–شركات التكنولوجيا–شركات احتكارية.

قوانين غير مطبقة ...

لقد بات واضحاً أن عدم تطبيق القوانين التي شرعها الكونجرس الأمريكي على مدار عشرات السنين كان سببا مهما في وصول هذه الشركات إلى هذا القدر من القوة الاحتكارية، ولقد تابعت مجلة The Economist اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام ٢٠١٩م، وقالت إن المنتدى سيناقش ثلاث قضايا رئيسية: واحدة منها قضية المنافسة (أبرئيل، The Economist، ٢٠٢٠/١/٢٢، نقلتها 14,The Marker).

وقد بدا واضحا حجم التهم المنسوبة للشركات في مواضيع المنافسة والاحتكار، أثناء جلسات الاستماع التاريخية التي عقدت أواخر يوليو ٢٠٢٠م من قبل لجنة تحقيق في الكونجرس مع رؤساء أربعة شركات تكنولوجية ضخمة حيث كشف عضو اللجنة هيا نك جونسون ، كيف استغلت فيس بوك شراءها Stort– Up إسرائيلي "أنفو" (تساوي شركات صاعدة) وذلك بهدف إحباط تطبيقات أخرى من الممكن أن تكون منافسة لفيس بوك، وكيف أنها استخدمت مراكز البحث فيها من أجل تشخيص أهداف شرائية من الممكن أن تكون منافسة في المستقبل (فيشر، ٢٠٢٠/٨/٢م، 12, The Marker).

ويقول عضو الكونجرس ديفيد سيسليان أن أي عملية تتخذها هذه الشركات ممكن أن تؤثر تأثيراً عميقاً ومستمراً على مئات الملايين منا وذلك بسبب سيطرتها المطلقة على الأسواق (مؤور، ٢٠٢٠/٨/٢٣م ، ص١٤).

ولقد اتهم أعضاء لجنة التحقيق شركة أمازون التي اشترت عام ٢٠١١م شركة داي برس دوت كم فقط بهدف تصفيتها كمنافس محتمل، حتى لو كانت هذه الصفقة خاسرة، حيث أغلقتها بعد سنوات من شرائها، وقال أعضاء اللجنة أن امازون كانت مستعدة لمثل هذه الخسارة من البداية.

أما عضو اللجنة ماري جي سكتلون فقالت: إن أمازون خفّضت الأسعار في عدت مجالات فقط لإبعاد المنافسين، وأن أسهم أمازون متوحشة وأنها لا تعمل وفق شروط "المقيدات التشغيلية" (فيشر، ٢٠٢٠/٨/٢٠م، 13, The Marker).

ومن جهة ثانية فان عضو اللجنة جيري ندلسر ، والذي استجوب مدير شركة فيس بوك مارك تسوكربرثح حول سفقة شراء شركة انستجرام في عام ٢٠١٢م قال إن عملية الشراء لم تكن قانونية، لأنها أضرت

بالمنافسة حيث كشف عن مراسلات داخلية في فيس بوك كان أحد أهدافها من شراء الشركة وتصفية منافس محتمل، وكذلك قالت عضو اللجنة بارميلا جايبال : فيس بوك هي نموذج لقوة احتكارية، وتسوكربرتح وفيس بوك هددوا شركات صغيرة، نسخوا (سرقوا) أو اشتروها من أجل تصفية المنافسة، وردّاً على معلومات كشفتها اللجنة من إيميلات فيس بوك حول هدف شراء عملية انستجرام، قال تسوكربرتح: كنت واضحا بالنسبة للمنافسة معهم وقد تبنينا بعض التقنيات لإحباط المنافسة (فيشر، ٢٠٢٠/٨/٢٠م، 14, The Marker).

وأما بخصوص الشكوى الرئيسية ضد أبل حول سيطرتها على App Store بهدف قطع الطريق أمام المنافسين وإجبار مخترعي التطبيقات دفع عمولة كبيرة، رد مدير الشركة تيم كوك بالاعتراف أنه أزال تطبيقات منافسة من App Store ولكنه تذرع بالخوف على خصوصية وأمن الأطفال. وأما مدير جوجل سوندر بيتشاي فقال إن شركته نسخت مضامين من مواقع أخرى ونقلت بذلك متصفحين لصالحها. وكان ذلك من أجل فهم المعلومات التي يمكن أن تحسن أداء تطبيقاتها (فيشر، ٢٠٢٠/٨/٢٠م، 14, The Marker).

ويقول يتم سويني مدير ومؤسس شركة أفيك جيمز، التي يقدر سوقها ب١٧مليار دولار أن شركته قدمت شكوى ضد شركتي أبل و جوجل بتهمة اختراقها لقوانين "التقييدات التشغيلية" وكان ذلك في عام ٢٠١٨ بعد انتاج شركته للعبة (فور تنايت) والتي يشارك فيها ٣٥٠مليون لاعب في العالم بعد أن طفح كيلها من دفع عمولات كبيرة جدا لأبل و جوجل على كل عملية شراء للعبتها، فما كان من أبل إلا أنها ردت كانتقال بإزالة كل تطبيقات افيك جيمز وفور تنايت من شباك التطبيقات الخاصة بابل (جريفيث، نيويورك، ٢٠٢٠/٨/١٣م، نقلتها 14, The Marker).

ومع أن هذه خطوة تبدو شرعية، ولكنها تدل على أن أبل وصلت مرحلة جنون العظمة ويبدو أنه جاء الوقت "ليس فقط لتقسيم أسهمها ولكن أيضا لتقسيمها هي" (فيشر، ٢٠٢٠/٨/٣٠م، The Marker، ١٤).

حيث اعتبر تيم سويني خطوة أبل " تهديد وجودٍ على شركته" وذلك لأن قوة هذه الشركات تنبع من المكانة الحاسمة في السوق، والتي تسير كل الزبائن إليها، فأمازون مثلا تحتكر مجال حوسبة الغيمة Clouds، وتحتكر جوجل مجال البحث والدعاية وتشغيل السمارت فون، وما زالت ميكروسوفت القوة العظمى في مجال الحوسبة البيتية فيما تسيطر جوجل على مجال الشبكات الاجتماعية، وأخيرا تسيطر أبل على مجال السمارت فون والبث التلفزيوني الذكي وسوق التطبيقات (مئور، ٢٠٢٠/٨/٢٣، 14, The Marker).

ويستعرض أميتاي زيق طريقة ميكروسوفت للسيطرة على الأسواق، حيث أدخلت الشركة: Anti-Virous إلى ويندوز باستغلالها انتقال الشركة الى Clouds ومن أجل خلق أفضلية نسبية تنافسية في Clouds تقول

مايكروسوفت: تعالوا لنجعله أكثر حماية، حيث ستختار الشركات ال Anti-Virous التابعة لمايكروسوفت، خاصة أن الشركات الأخرى، مثل أمازون لا ترتكز على حماية، وهكذا تستغل مايكروسوفت السوق من أجل بيع منتجات الحماية الخاصة بها (زيق، ٢٠٢٠/١/٣م، The Marker، ١٤).

ولكن من أجل إنصاف هذه الشركات لابد لنا هنا من عرض الوجه الإيجابي لها، يضرب مايكل سترين مثالا " من السخرية التي يرفضها ضد الرأسمالية "، حيث يدعي مهاجموها أن "مقعدة الدورة" لشركة Standaed Toalet غير مريحة وذلك لكي لا يجلس عليها الموظف طويلا، بل يعود إلى عمله بسرعة!!

ويقول مايكل إن منتقدي الرأسمالية " قلقون من تنامي قوة الشركات العظمى" أمثال فيس بوك ومن "مستوى اللامبالاة وعدم العدالة الاقتصادية في المجتمع"، ويدعي منتقدي الرأسمالية لربما كانت في السابق تساعد على الازدهار الاقتصادي، ولكن الآن وخاصة بعد الازمة العالمية عام ٢٠٠٨م فإن الرأسمالية لا تخدم إلا الشركات القوية... وينسى هؤلاء أنه "فقط ٣٥ من كل ١٠٠٠أمريكي عاطلون عن العمل "، وأنه يوجد فرص عمل في السوق الأمريكي أكثر من طالبي العمل، وعندما يهاجمون الرأسمالية يضربون مثالاً على جيف بيزوس ، مؤسس أمازون حيث بلغت أملاكه ١١٨ مليار دولار وفق تصنيف بلومبرتج العالمية لكنهم ينسون ان بيزوس قد أنتج قيمة اجتماعية اقتصادية ما مجموعه ٥,٤ تلريون دولار" وذلك وفق تصنيف الاقتصاد الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد وليام نوردهاوس.. كما أن " جهود فيس بوك لوحدها أضافت تلريونات الدولارات في القيمة الاستهلاكية"، فهم لايركزون إلا على ثروة تسوكربرنج ونسوا القيمة التي تضيفها فيس بوك، مثلا في أعياد الميلاد، حيث يمكن لجميع الأقارب الاجتماع في كنزاس سيتي وبيرتون في بريطانيا وهذا التواصل الذي يقدره الناس غير محصور على الأغنياء فقط (سترين، عن بلومبرتج، ٢٠٢٠/١/١٥م، عن The Marker، ١٤).

ورغم ما عرضه سترين من أوجه إيجابية من هذه الشركات، ولكن يبدو أن الحقيقة هي أن هذه الشركات تتمتع بقوة احتكارية جبارة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم تطبيق القوانين الذي يشرعها الكونجرس الأمريكي لمنع مثل هذه الاحتكارات او تقيدها..

فإلى أي مدى تؤثر قوة هذه الشركات في القرار السياسي؟ وهذا ما سنكتشفه في المبحث القادم...

****

- قيمة أسهم الشركات الكبرى موضوع دراستنا أيام جلسة الاستجواب التي عقدتها لجنة الكونجرس، للتحقيق في تهم الاحتكار

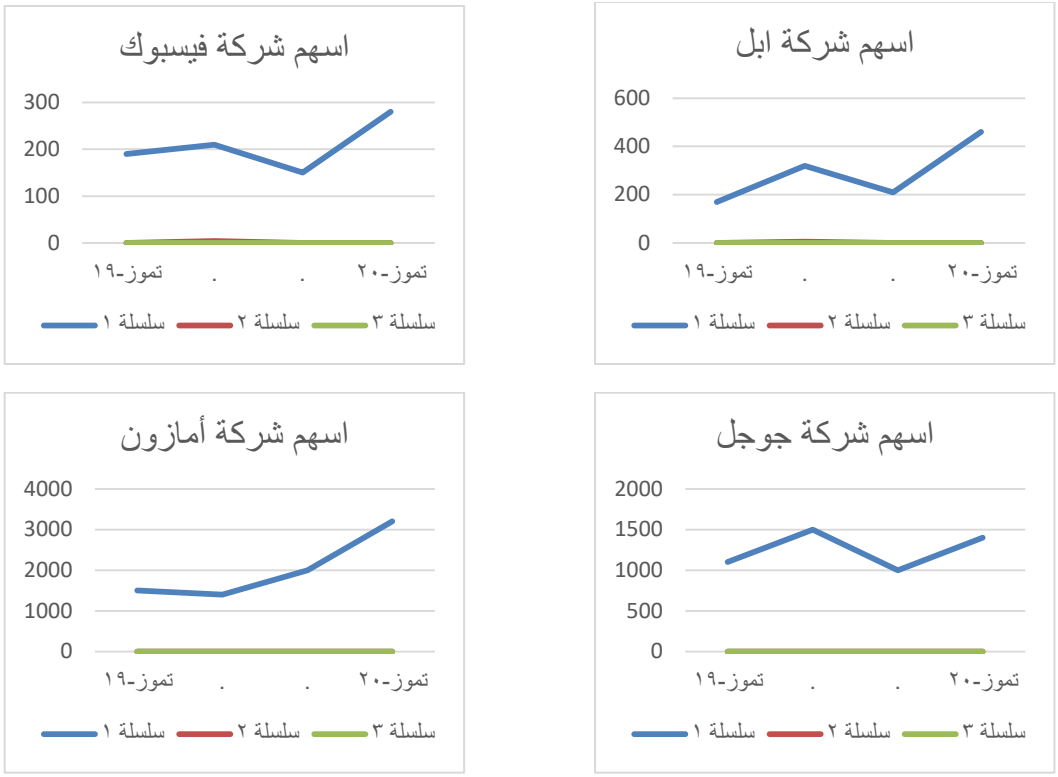

(المصدر: فيشر، ٢/٨/٢٠٢٠م، The Marker، ١٢)

د-المال السياسي في أمريكا.. الديمقراطية في خدمة الأثرياء

عندما تأسست الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦م، وخاصة عندما اقر دستورها عام ١٧٨٣م اهتم رجالها بمعالجة إمكانية الفساد السياسي، حيث اعتقدوا أن السلطة المفرطة تؤدي الى الفساد، ولذلك اخترعوا نظاما لم يسبق له نظير في عالم السياسة، ليس المقام هنا لتفصيله، ولكنه معروف جدا بكلمتين Checks & Balances، الكوابح والموازين، بحيث لا يسمح بأي من السلطات أن تطغى في سلطتها على الأخريات.

ولكن يبدو أن الساسة الأمريكيين، وبسبب تقديسهم لمبدأ حرية التملك والذين ثاروا من أجله على بريطانيا، قد غفلوا عن خطر السلطة الاقتصادية وقوتها والحافز الذي يمكن أن تشكله في بلورة خطر حقيقي على الديمقراطية، بحيث تطغى هذه السلطة على السلطات الأخرى، فلم يضعوا الكوابح والموازين المناسبة لهذه السلطة، ولقد رأينا كيف تعاملت السلطات الأمريكية مع القوى الاقتصادية على مدار ١٥٠ سنة.

وإذا أردنا البدء في عصرنا الحالي من جلسات الاستماع والمسائلة التي عقدتها لجنة تحقيق الكونجرس مع رؤساء شركات التكنولوجيا الضخمة والتي هي مدار دراستنا ، وبعد تحليل لفحوى هذه الجلسة يمكن القول أن رئيس هذه اللجنة خطى طريقا يدل على رياح تغير كتلك التي حدثت سابقا لتقييد الشركات الاحتكارية

القديمة، وفي مطلع القرن ال٢٠ ، في الحقيقة مازلنا بعيدين عن عصر:Trust-busting (تفكيك الاحتكار في إطار إصلاحات ضخمة كما حدثت في بداية القرن ال٢٠) أثناء فترة حكم الرئيس وودرو ولسون و الرئيس تيدي روزفلت، وذلك لأن مقصد هذا الخط في الحقيقة كان في إطار السياسة الحزبية قبيل الانتخابات الأمريكية.

حيث تريد أن تقول مئور: إن هذا التحقيق وهذه المسائلة ما كانت إلا كعرض تمثيلي مسرحي لتشاهده غالبية الشعب الأمريكي، التي تحتج على احتكارية وضخامة هذه الشركات، وليظهر الكونجرس و كأنه يحاسب هذه الشركات التي وصلت ثروة الأربعة رؤساء فيها "٢٥٧مليار دولار، وهو أكثر من ثروة نصف الكرة الأرضية مجتمعين" (مئور،٢٠٢٠/٨/٢،The Marker,13).

واذا أردنا استعراض جانب معين من وسائل هذه الشركات، في تأثيرها على المستويات السياسية، فإننا ننقل ما تداولته جريدة نيويورك تايمز في تحقيقها المتعلق في هذا الموضوع حيث كشفت عن وليمة فاخرة كان ضيوفها ٣٠مسؤولا عن حرية المنافسة يمثلون ١١بلدا منها البرازيل و الصين و اليابان.. وكذلك أمريكا.

وتبين من التحقيق المهم، أن الذي دعى إلى هذه الوجبة هو: المعهد العالمي "للمقيدات التشغيلية"(يحارب الاحتكارات الضخمة) والذي يشكل جزءًا من كلية القانون في جامعة جورج مايسون في ولاية فرجينيا، وكان ذلك ضمن سيمينار(Siminar) حول الأسس الاقتصادية و القوانين المنافسة، وعند التعمق في دراسة وفهم نشاطات هذا المعهد ، يتبين أن المشكلة تكمن في أن "الممول لهذا المعهد هي شركات التكنولوجيا الكبيرة" مثل جوجل و أمازون ،ويحصل ذلك تحت ناظري ذات المسؤولين الذين شاركوا في السيمنار، وفي تحقيق نيويورك تايمز الذي أجرته دايسوكا فاكاباياشي، يكشف عن مئات الايميلات E.Mails و الوثائق و المقابلات مع أربعة من المشاركين في الماضي، بالإضافة إلى شهادات من نفس الاجتماع الذي عقد العام الفائت(٢٠١٩) يظهر أن جوجل وأمازون، قد تبرعتا بمئات آلاف الدولارات لذلك المعهد، "والذي وصلت ميزانيته عام ٢٠١٩إلى٢,١مليون دولار"، من التبرعات، منها "٢٢٥ألف دولار من أمازون لوحدها "،وكذلك من شركات أخرى.

إن تكاتب الإيميلات يظهر كيف أن مسؤولي المعهد، بمن فيهم مدير المعهد ،جوشوا رايت، والذي يملك علاقات قديمة مع جوجل، قد تعاونوا مع شركات التكنولوجيا لإبعاد النقد الموجه اليها في مواضيع خروقات التنافس، وقد علق البروفيسور مايكل كرير، من كلية القانون في جامعة راتجرز" رغم أن حجم التبرعات ليس كبيرا، ولكن المقابل الذي حصلت علية هذه الشركات كبير جدا: تقليل فرص ملاحقة مؤسسات التقييدات التشغيلية لهذه الشركات وفي بحث اليوت آش ودانيل تشان وسورش نايدو، والذي تتبع نشاط

المركز منذ ١٩٧٦-١٩٩٩، كشف أنه حتى عام ١٩٩٠ كان هناك "٤٠%من القضاة الفيدراليين في أمريكا قد شاركوا في مثل هذه السيمينارات، وأن القضاة الذين شاركوا فيها وافقوا على إقرار طلبات المزج التي تقدمت يها الشركات الكبرى مع شركات صغيرة كان يمكن أن تكون منافسة لها، وذلك تحت ذرائع مساهمتها بالاقتصاد ،بالمقارنة، مع القضاة الذين لم يشاركوا في مثل هكذا سيمينارات (فاكاباياشي، عن نيويورك تايمز ،٢٠٢٠/٧/٢٨م، نقله The Marker,15).

ومن جانب آخر، والمظلم هو جانب التبرعات التي يقوم بها الأغنياء للحملات الدعائية للانتخابات في مجلس الشيوخ والنواب، وكذلك الرئاسة الأمريكية، حيث أصبح المال السياسي في أمريكا يتحكم بالديمقراطية واختيارها لحكامها عن طريق الكثير من القوانين التي تنتج تحالفات بين رجال الأعمال والمال ورجال الحكم حيث يوصل الأثرياء السياسيين إلى سدة الحكم عن طريق دعمهم السخي في حملاتهم الانتخابية لكي يشرّعوا لهم قوانين تسهّل عليهم التهرب الضريبي، وما بين حلف الطرفين، تصنيع موارد الدولة وتسحق الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

هذا ما كشفه فيلم وثائقي بعنوان "الديمقراطية الأمريكية.. سلطة المال" والذي أعدته قناة الجزيرة الوثائقية عام ٢٠١٦م، وأعيد نشره في تاريخ ٢٠٢٠/٢/٩م، وكان هذا الفيلم قد أعد قبل وصول ترامب إلى السلطة "ويبدو أن هذه الظاهرة تزداد ووصلت مستويات خطيرة تهدد الديموقراطية، وقد قيلت هذه العبارة في إعادة البث في ٢٠٢٠/٢/٩م.

ويقول وليام غاليتسيون، من معهد بروكلينز، معلقاً في الفيلم، أن المرشح الديموقراطي السابق بني ساندرز، قد أثار الجوانب الضارة لهذه الظاهرة ، وأن الشعب لن يقبلها وانها سوف تتسبب بتقويض الديمقراطية(الجزيرة الوثائقية، ٢٠٢٠/٢/٩م).

ومن أجل عرض بعض الحقائق حول ظاهرة تبرع الأغنياء، وخاصة شركات التكنولوجيا للحملات الانتخابية، سنضيف الكثير من الشواهد، منها قول سنان ميتز "من بين رجال الأعمال في قطاع التكنولوجيا الذين دعمو كلنتون في ترشحها للرئاسة في ٢٠١٦م كان رئيس الشركة القابضة لجوجل ألفابيت- أريك سمايث، ويتم كوك رئيس أبل، وجستيم موسكوفيت، من المشاركين الكبار في فيس بوك (ميتز، واشنطن جولبيد، ٢٠١٦/١٠/١٤م).

ونقلت جريدة اليوم السابع أن أمازون، وألفا بيت مالكة جوجل، ومايكروسوفت، من بين أكبر خمسة مساهمين في لجنة حملة المرشح بايدن في عام ٢٠٢٠م، وذلك وفقا لبيانات كشفها موقع Open وهو موقع إلكتروني يتتبع السياسات وسجلات تمويل الحملات الانتخابية (صلاح، اليوم السابع، ٢٠٢٠/١١/١١م).

ومن الجيد أن نأتي هنا بمثال على تمويل الانتخابات حيث حصلت كاميلا هاريس خلال حملتها الدعائية كنائبة للرئيس، على تبرعات من "٤٦ ملياردير" امريكي، أكثر من أي مرشح ديمقراطي لهذا المنصب سابقا، واحد هؤلاء المتبرعين هي باولا جوبس زوجت ستيف جوبس (مدير ابل السابق)، وعن اختيارها كمرشحة "تنفس وادي السيليكون الصعداء" وخاصة في شركات صناعة تكنولوجيا المعلومات والذين تخوفوا من صعود اليسار المتطرف في الحزب الديمقراطي من أمثال اليزبيث وورن وبني ساندرز، والذين أطلقوا تصريحات حول ضرورة تفكيك احتكارات هذه الشركات، وتقول تالي جولد شتين، أنه باختيار بايدن لهاريس، فانه يرسل رسالة إلى تلك الشركات أنه لن يجعل من موضوعات الخصوصية – حرية التعبير– والتنافسية، والتي تواجهها اليوم شركات التكنولوجيا العملاقة، لم يجعلها واجهة دعايته الانتخابية (جولد شتين، ٢٠٢٠/٨/١٣م، 15, The Marker).

كما أن التبرعات التي تقدم للحملات الانتخابية هي جزء من القصة، وقد أجرت جريدة نيويورك تايمز بحثا في عام ٢٠١٥م، وقد وجد أنه في ذلك العام كان " ٤٠٠ عائلة تقف وراء نصف الأموال الطائلة التي جندت للدعاية الانتخابية الرئاسية عام ٢٠١٦م"، وتعلق الجريدة بالقول بأن السياسيين الذين يسعون لزيادة الضرائب على الأغنياء لن يستطيعوا الحصول على جزء من هذه التبرعات، وهكذا فإن هؤلاء المتبرعين الأغنياء يملكون تأثيرا على هؤلاء السياسيين، ولا يملكها بقية الأمريكيين.

صحيح أنه لا يوجد رشوات مباشرة ولكن هناك عوائد مالية مهمة يتمتع بها السياسيون الذين يؤيدون مصالح الأغنياء(كروجمان، نقله عن نيويورك تايمز يوم ٢٠٢٠/٧/١٢م، 12, The Marker).

وقد ذكرنا سابقا محاولة فاشلة للرئيس أوباما حيث عرض صفقة على الجمهوريين تقضي بزيادة بسيطة في الضرائب المفروضة على الأغنياء، وهو رئيس ديمقراطي ولذلك يبدو أن ظاهرة التبرعات انتشرت بين الحزبين، تماما كما انتشرت في نهاية القرن ال١٩،حيث نقل موقع N.Post "أن جوجل أنفقت ١١مليون دولار على مجموعات الضغط السياسي في واشنطن ، وأمازون أنفقت ١٦مليون دولار، وأبل ٧مليون دولار"(كونزاليس، N.Post، ٢٠٢٠/١١/٣).

وذكر موقع رويتر أن أمازون و مايكروسوفت دعمت حملة بايدن لضمان أن يكون لها صوت في قضايا ممارستها التجارية،حيث جاءت التبرعات من كبار المسؤولين التنفيذيين في أمازون، التي كانت المركز الثاني بعد مايكروسوفت حيث يحظر القانون على الشركات مباشرة على التبرع بأنفسها بتمويل الحملات وانما يسمح ذلك من قبل ما يسمى "باك" أو لجان العمل السياسي، الذين يتبعون هذه الشركات (جريدة الاستقلال رويتر،نت ،١٥/١٠/٢٠٢٠).

ووفقا لمارك كوبريتبو ، وهو مجند تبرعات من وادي السيليكون ، فإن ثلث المتبرعين الكبار في الوادي انتظروا قرار بايدين في اختيار كاميلا هاربس، ليقرروا التبرع ب١٠آلاف دولار لكل واحد منهم للحزب الديمقراطي أم لانهم تخوفوا من مرشح يحارب الأغنياء، وفي مقابلتها مع نيويورك تايمز ٢٠١٩ قالت هاريس :إن على شركات التكنولوجيا أن تخضع لقوانين تضمن للمستهلك الأمريكي خصوصيته لكنها تهربت من السؤال حول "ضرورة تفكيك شركات التكنولوجيا الضخمة"(جولد شتين،١٣/٨/٢٠٢٠، The Marker).

وهناك وجه آخر لوسائل التأثير السياسي ،اللوبيات أو ما يعرف بمجموعات الضغط ،حيث استطاعت هذه الشركات تكوين لوبيات تعمل لضمان مصالحهم، "حتى وصل الأمر إلى تبادل الأدوار" لذا لا يمكن الإشارة الى أنه لا غنى للسياسيين الأمريكيين عن أصحاب رؤوس الأموال ،"وإزاء الازمة المالية التي تمر بها السلطة السياسية الأمريكية ، والفضائح المالية للشركات "كان المفروض أن تشرّع قوانين تمنع العلاقات بين السياسيين والمال ، ولكن الحقيقة أن العديد من النواب تابعون لهذه الشركات الكبرى التي تدعم حملاتهم الانتخابية ،حتى الرئيس كلينتون كان مرتبط بهذه الشركات التي دعمته ب"٥٠مليون دولار "وفي محاولة انقاذ ما يمكن إنقاذه "، فقد صوّت مجلس الشيوخ بأغلبية ٩٧صوتا لصالح إصلاحات واسعة في قانون المحاسبة، ولكن الواقع يخفي حقيقة أن الشركات الكبرى تعمل وراء الكواليس من خلال الضغط على النواب للتقليل من صرامة القرارات التشريعية لكي لا تمس أرباحها ، وأن المتضرر الأكبر هو المواطن العادي (صالح، مجلة أهل البيت،عدد١٩).

وتضيف كلا من نيويورك تايمز و رويترز، أنه لا يبدو أن أمازون قد ابتعدت كثيرا عن البيت الأبيض منذ تولي ترامب الرئاسة حيث شارك مسؤول من مكتبها في واشنطن في حدث استضافته ملانيا ترمب زوجة الرئيس؛ لمناقشة سلامة التكنولوجيا والإنترنت، ولكنها أرادت التأثير على قرارات ضمن جماعات الضغط ،حيث أنه" وفق للبيانات المقدمة للكونجرس، فإن أمازون توظف ١٥جماعة ضغط خارجية"، وتتمتع بعلاقات واسعة من جهات حكومية من أجل تنظيم عمليتها التجارية و الحصول على عقود حكومية لتقدم خدمات معروفة باسم الخدمات السحابية Clouds إلى الوكالات الفدرالية لتوفر لها البيانات عبر الإنترنت ،"وتملك

هذه الشركة عقدا بقيمة ٦٠٠مليون دولار لاستضافة بيانات لوكالة الاستخبارات المركزية ، وأنفقت الشركة ١٥,٤مليون دولار عام ٢٠١٧ مسجلة ارتفاعا عن العام السابق ١٤مليون دولار على خدمات الضغط السياسي في واشنطن"، و تضاعفت جهود الضغط التي توظفها الشركة عام ٢٠١٥ مقارنة بالسنوات السابقة "حيث أنفقت ١٠مليون دولار" نظير ما تتلقاه من مثل هذه الخدمات ،"كما شكلت أمازون لجنة عمل سياسية مشتركة تساعدها على جمع التبرعات السياسية" من موظفيها و من ثم تقديمها للمشرعين السياسيين الذين يشاركون في خوض الغمار السياسي (خيري، نقل عن نيويورك تايمز ورويتر، الامارات اليوم،٢٠١٨/٥/٢٠).

وبالعودة الى الفيلم الوثائقي الذي أعدته الجزيرة الوثائقية، فإن مايكل ديموك، رئيس مركز ديو للأبحاث، يتحدث عن الشعور السائد بين الأمريكيين حيال العملية الديمقراطية التي يلخصها بالتزوير ومصالح الأثرياء وحالة من عدم الثقة حيث عبّر " ١٩% فقط عن ثقتهم بالحكومة، وعبّر ٧٥% فقط عن أن السياسة الأمريكية بوصفها : المساومة تحت المال".

وكما تحدثنا في الفصول السابقة عن عدم تطبيق القوانين القديمة فيما يتعلق بتقييد الاحتكارات الضخمة فإن فيلم الجزيرة يتناول إصدار المحكمة العليا الأمريكية عام ٢٠١٠م قرارها في "قضية المتحضرين" وهو القرار الذي سمح بضخ أموال طائلة للحملات الانتخابية، حيث بات لاتحاد العمال والشركات الكبيرة أن تنفق أموالا كبيرة في الحملات الانتخابية، وبعد ذلك، صدر قرار يسمح للأثرياء بتقديم تبرعات مالية غير محدودة للكيانات السياسية التي تدعم مرشحين، والمعروفة باسم "لجان العمل السياسي المستقل".

أما الصحفي الاستقصائي كيم فوجل، من مجلة بوليتيكو، ومن خلال فيلم الجزيرة، فيرى أن ما يميز تدفق الأموال في العملية السياسية، هو أنها "لا تأتي من خلال قنوات موجهة أو خاضعة لإشراف أو لإدارة الأحزاب السياسية مباشرة".

ويقول فرانك كلمنتي، المدير التنفيذي لمنظمة "أمريكيون من أجل عدل ضريبي": قد تكون معركة الضرائب كبرى المعارك على الإطلاق، فهناك حلبة في مصالح الأثرياء من شركات وأفراد في مواجهة كل ما عداهم، وفي عام ٢٠١٤م أطلقت مجموعة كلمنتي حملة حول الضغط الذي تمارسه الشركات المالية في Wall Streat على الوسيط السياسي، ويقول كلمنتي: "فاجأني عدد جماعات الضغط، فهناك ١٤٠٠ جماعة ضاغطة يمارسون ضغط متواصل في الكونجرس، وأن الشركات الأمريكية تحرص بشدة على شراء النفوذ في الكونجرس لكون ذلك يتيح لها تمرير التشريعات ذات المنافع المالية الضخمة"، وقد اطلع فريق الفيلم على جدول يضم ٣٠ شركة ومجموعة صناعية كانت تضغط طيلة ثلاث سنوات في الكونجرس من أجل الإعفاء

الضريبي المسمى "استثناء التمويل النشط" وعلى رأسها شركة جنرال الكترك، وكشف الفريق أن هذه الشركات انفقت "مليار ومئة مليون دولار" في ممارسة ضغوطها على الوسط السياسي في واشنطن.

ويوضح كلمنتي أن الطريقة "المنطقية للتفكير في تبرعات الحملات الانتخابية هي إدراكك أنها تفتح لك باباً كبيرا، وتجعل مكالماتك الهاتفية موضع ترحيب وتخصص لك وقتا لمقابلة عضو مجلس الشيوخ وجها لوجه" وبالنسبة للبعض فإن هذا يشكل مقتلا للديمقراطية الأمريكية، وفي عام ٢٠١٦م وافق الكونجرس على مشروع قانون استثناء التمويل النشط" (مصدر ما سبق فيلم الجزيرة الوثائقية، ٢٠٢٠/٢/٩م)

والخلاصة في هذا المبحث نأتي بأقوال ستيفان مونيه، من بنك لومبرد أوديه السويسري الذي يقدر أنه في المدى البعيد فإن هذه الشركات ستزيد من قوتها وستزيد من تأثيرها علي السياسيين لإقرار قوانين إضافية لمصالحها، ومسألة سن قوانين ضد مصالحها واحتكاراتها تبدو بعيدة المنال، خاصة في ضوء التوتر الجيو سياسي الجاري بين الصين وأمريكا، إذ أن الشركات الصينية مثل "تكتوك" تزداد قوة بحيث يمكنها منافسة الشركات الأمريكية (مئور، ٢٠٢٠/٨/٢٣م، The Marker ، ١٤).

ويمكننا أن نفهم من أقوال السيد ستيفان أن السلطات الأمريكية قد وجدت الحجة القادمة لعدم محاربة احتكارية هذه الشركات، وكدليل على تعاظم قوتها واحتكاراتها.. فقد كشفت مؤسسة بلومبرثح مؤخرا، أن الخمس شركات التكنولوجية العظمى – أمازون– أبل– مايكروسوفت– فيسبوك– جوجل " قد أعلنت منذ بداية ٢٠٢٠م حتى تاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠م عن ٢٧ صفقة شراء لشركات أصغر وهو ما يشكل زيادة ٢٩% لذات الفترة المقابلة من السنة الماضية"، ولذلك يحذر قانونيون وخبراء أن هذه الشركات تستغل أرباحها العملاقة لتأكيد أفضليتها على منافس محتمل لتصفيته (فاكاباياشي، نيويورك تايمز، عن بلومبرثح، ٢٠٢٠/٧/٢٨م، نقلتها The Marker ، ١٥). وهكذا تتنامى، بل تتعاظم احتكاريتها بكل أنواعها، العام والخاص والعام التقني وغيره...

فصل الخلاصة و الاستنتاجات

لقد ركزت هذه الدراسة على التجربة الأمريكية، وكان الهدف منها معرفة مدى التأثير الذي تلعبه شركات التكنولوجيا الضخمة في القرار السياسي لأمريكا.

وكان لابد من استعراض هذه التجربة منذ بداية نشأة الاقتصاد الصناعي والذي سرعان ما أصبح اقتصادا رأسماليا تسيطر علية الشركات الكبرى التي بدأت قوتها في التنامي في الثورة الصناعية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، حتى باتت هذه الرأسمالية تأخذ شكلا خاصا عرف باسم الرأسمالية المؤسساتية Comporat Capitalism.

وقد اكتشفت كيف أن كل المحاولات التي بادرت بها بعض الحكومات الأمريكية لتقييد قوة هذه الشركات سرعان ما تم التراجع عنها لأسباب مختلفة في كل مرة، وأحيانا كثيرة كانت هذه الحكومات تدعم تعاظم قوة هذه الشركات ، حتى أصبحت تتمتع بقوة احتكارية كبيرة جدا، وهو ما يثبت النظرية السادسة.

ولأن بحثنا يركز على فترة ما بعد الألفية الميلادية الثالثة، تم اختيار بعض الشركات الضخمة في مجال التكنولوجيا في عصرنا الحالي(ميكروسوفت، أبل، أمازون، جوجل، فيسبوك) لتمثل حالة يمكن المقارنة بين قوتها الاحتكارية وبين القوة الاحتكارية التي تمتعت بها الشركات المختلفة في الفترات المختلفة منذ١٨٦٥ وحتى عصر العولمة.

ولقد أثبتنا فرضيتنا الأولى عندما رأينا أن هذه الشركات القوية جدا تتمتع عمليا بقوى احتكارية ضخمة؛ بل إن السلطات الأمريكية تشجع احتكارية هذه الشركات بحجم دعم الاقتصاد الأمريكي وما تساهم به هذه الشركات من نسب نمو على مستوى الاقتصاد الكلي.

وربما أكثر ما يبرر تنامي القوة الاقتصادية لهذه الشركات هي حرية التملك المقدسة في أمريكا، وهو ما يثبت الفرضية الرابعة، إذ قد تكون ثقافة الجمهور الأمريكي نفسه لا ترى مشكلة في تنامي ملكية هذه الشركات، خاصة أن هذا الشعب يقدس المادية والأرباح ويقارن بين المستويات المادية لدولته مع الدول الأخرى وكيف أن هذه الشركات تساهم في رفع مستوى أمريكية في العالم من نواحي اقتصادية.

وكانت هذه الشركات قد تنامت قوتها وتعاظمت بالدرجة الأولى بسبب عدم تطبيق القوانين الكثيرة التي تشرعها، "قوانين التقييدات التشغيلية"، وهو إثبات للفرضية الخامسة، حيث تم تعطيلها وإلغاء بعضها في

فترات مختلفة وتسبب أزمات مختلفة (مثل الكساد الكبير والحرب العالمية الأولى والثانية وإعادة بناء أوروبا وأزمة الطاقة).

كما أن سلوك المؤسسات الأمريكية يؤدي إلى تعاظم قوتها حيث لم تكن هناك محاولات جادة لتفكيكها ولم يتدخل المشرّعون لحماية العمال من الاستغلال أو في علاقات العمل، وتم تصريف هذه الشركات "ككيانات فردية" تتمتع بالحماية الدستورية، ولم تتدخل الدولة بالسوق الحر ولم تحاول منع هذه الشركات من دخول مجالات تنافسية تحفظ مكانة الشركات الصغيرة، وأما محاولات الحكومة الأمريكية لتقييد قوة هذه الشركات، فكانت في معظمها تتم على استحياء ولم تكن جدية ولو بنسبة قليلة.

ومع ذلك، وإثباتاً للفرضية الثالثة، لقد رأينا كيف أن لهذه الشركات يمكن أن تكون حدود ويمكن تقييدها إذا ما توفرت الإرادة و الرغبة ، خاصة إذا ما شعرت هذه الشركات أن مصلحتها الأولى (ربحيتها) ستتضرر.

ولكن يبدو أن هذه الإرادة غير متوفرة ، ولن تتوفر، لأن الغالبية العظمى من صناع القرار في أمريكا –في الحقيقة– من الطبقات العليا من ناحية الثروة، ووصولهم إلى مراكز السلطة بات مقرونا أيضا بدعم الأثرياء، خاصة هذه الشركات الضخمة حيث يظهر ذلك في حملات الدعاية الانتخابية و التبرعات السخية لها ،إذ يقوم على هذه المهمة جيوش من مجموعات الضغط التي تعمل في محيط و داخل المؤسسات الأمريكية وداخلها ،سواء البيت الأبيض أو مجلسي الشيوخ و النواب، وهو إثباتا للفرضية الثانية، الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة على الطريقة الأمريكية ، حيث وصل الأمر بمجموعات الضغط انجاز بعض القوانين التي تسمح لهم بتقديم دعم وتبرعات للسياسيين بشكل مباشر و غير مباشر ،و الحصول من جهة أخرى على إعفاءات ضريبية ضخمة يدفع المواطن و الجمهور الأمريكي ثمنها.

وهكذا يبدو واضحا أن تأثير هذه الشركات على المستويات المختلفة من السلطات الأمريكية يمس كثيرا مفهوم سيادتها الداخلية، ويبدو أن نظامها الرأسمالي بطبعه يشجع على الاحتكار الذي لا يلاقي من صناع القرار إلا الشجب المصطنع، وهذا يذكرنا بآدم سميث الذي اقتصر على شجب الاحتكار و ليس منعه، وهكذا ستستمر هذه الشركات بعمليات شراء الشركات الصغيرة ومزجها، حتى تقوض ذلك النظام الذي يتغنى بالقوة الاقتصادية ، ومع أن هناك شرائح كثيرة في المجتمع الأمريكي لا يمكنها الحصول على الخدمات الطبية و الصحية، وأكثر من ٥٠مليون أمريكي لا يملكون التأمين الصحي ،لأنهم لا يملكون القدرة المادية، وهكذا يبدو أن أمريكا وشعبها سيعيشون دائما في: The Gilded Age .

الفصل الأخير

عبر مستفادة للاقتصاد الاسلامي

لقد كان الدافع الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو المفارقة التي تثيرها طريقة الحكم الأمريكية، من جهة، حيث تتمتع هذه الدولة بمؤسسات داخلية قوية من ناحية السياسة و دستورية و نظام مجالس تشريعية قوية، بل واخترعت نظاما رائعا يكبح جماح أي سلطة تريد أن تفرد، أو تزيد من قوتها على حساب السلطات الأخرى، ولكن من جهة أخرى ،لم تحسب هذه الطريقة حساب، أو نسيت أو تغافلت عن أهمية القوى و القدرات التي يمكنها أن تشتري التأثير السياسي في كل السلطات الأخرى لدرجة طغيان قوتها على السلطات الأخرى.

ولأنني أدرس الاقتصاد الإسلامي، الذي يهتم كثيرا هو الآخر بمنع تراكم القوة في سلطة واحدة، ويحاول أن يقدم نموذجًا وسيطا في العدالة الاجتماعية، ويرى بوجوب تنمية المال، ولكن من ناحية أفقية، وليست عمودية، أي تنمية المال ليستفيد منه أكبر شريحة ممكنة من المجتمع المسلم –وغير المسلم–ولذلك فان أحد المواضيع التي اهتم بها الاقتصاد الإسلامي هي منع الاحتكار، حيث يستند في ذلك الى نص أحاديث رسول الله –صلى الله علية وسلم–:

- لا يحتكر إلا خاطئ، رواه مسلم.
- الجالب مرزوق والمحتكر ملعون، رواه ابن ماجة والحاكم.
- من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ، رواه أحمد.

ولذلك، ولأننا نريد دولة إسلامية قوية ومحكمة البناء، تستند الى بناء مؤسسات سياسية قوية متوازية ومتوازنة، لتوزيع السلطات فيما بينها بحيث لا تستفرد سلطة دون أخرى بالتأثير والقوة السياسية، وقد تحقق هذا بنسبة كبيرة لأمريكا، ولان النظام الاقتصادي الإسلامي لم يطبق عمليا حتى الان، ولكن من جهة ثانية، لأن الحكمة ضالة المؤمن أنا وجدها فهو أحق الناس بها ،فإن تلك المفارقة في الطريقة الأمريكية هي التي دفعتني للتفكير في هذه الدراسة، ومحاولة الاستفادة من الخطأ الذي وقعت به هذه الطريقة بتركها العنان لتنامي القوى الاقتصادية بحرية مطلقة تقريبا، حيث بات ذلك يشكل خطرا حقيقيا على كل الطريقة الأمريكية.

ولذلك، ولكي نأخذ العبرة، من الأخطاء التي وقعوا بها، نستفيد من نجاح تجربتهم في بعض الجوانب، ارتأيت إلى دراسة هذه التجربة واستخلاص الدروس.

والعبر التي يجب إدراكها والأخذ بها، ولتكون دراستي بمثابة تجربة للآخرين، والكيس من اتعظ بغيره، ولكي تتجنب أي دولة إسلامية الوقوع بأخطائها، خاصة أننا نعيش في عصر المادة والسباق الاقتصادي المحموم.

وكما نعلم، بأن الفرد المسلم حر في التملك لوسائل الإنتاج وغيرها، والمشروعات الفردية والشركات الخاصة هي أساس النشاط الاقتصادي، والمنافسة الحرة هي عماد التنظيم الاقتصادي الإسلامي، فمن الواضح في كتب الحديث النبوي تحريم الإسلام للاحتكار الذي يراد به إغلاء الأسعار على الناس، على أن المنافسة يجب ألا تبلغ حد التحاسد المذموم: أن يتمنى زوال نعمة الغير، فكيف إذا عمل لهذا وسعى بالإضرار و الايذاء (المصري،٧٨،٢٠١٢).

وقد أجمع الفقهاء على أن الاحتكار هو إحداث ضائقة تضر بالناس وترفع السعر عليهم، فمن القواعد العامة في الإسلام: لا ضرر ولا ضرار، وهذا يكون بشروط:

١- أن تكون السلعة المحتكرة ضرورية، يضر الناس حبسها.
٢- أن تكون الكمية المحتكرة وأسلوب الحصول عليها مؤديان لإحداث ندرة في العرض كافية لإحداث الضائقة.
٣- وأن تمر فترة كافية لأحداث الضائقة.

ولذلك، يقول الباحث ربيع الروبي، بأنه ساعتها يجب إجبار الدولة الإسلامية للمحتكر بيع حصته بسعر المثل (الروبي،٢٠١٢، الخلاصة)، ويقول الدكتور ضرار أبو سيسي في محاضرته في سجن نفحة يوم ٢٠٢٠/١١/٢٢ في غرفة ٧٢، أنه يمكن للمحاكم أو الدولة الإسلامية تحديد مدى سعري Price Range، بحيث يوضع حدا أدنى أو حدا أعلى للسعر، يمكن للمنتجين و البائعين التنافس ضمن هذا المدى.

كما أنه يمكن تخفيف حدة الملكية وتقييدها عن طريق دعم الشركات المساهمة بأعداد كبيرة من الأعضاء، وإعطائها امتيازات أكبر من غيرها، حيث أن هذا النوع من الشركات أمكن فصل الملكية-فيها-عن الإدارة وإمكان تجمع رأس المال دون أن يصحب ذلك تركيز في الملكية في أيدي أفراد قلائل(كمال،٨٨،١٩٩٠).

كما أن المنافسة يجب أن لا تكون مطلقة وبدون قيود، والقيد العام كما ذكرنا هو: عدم الضرر بالآخرين، كما يمكن إجبار الدولة للشركات بالسماح بالنقابات العمالية التي تدافع عن مصالحها-مصالح العمال و الموظفين-بين الشركات إلا وفق قيود مراقبة الدولة الاحتكارية، وعدم السماح بتفرد أشخاص أو جهات قليلة بصناعة معينة أو استيراد أو تقديم خدمة في أحد المجالات، بل فتح الباب أمام مشاركة أكبر قدر ممكن من التجار، ويقول الدكتور ضرار أبو سيسي أيضا في محاضرة ٢٠٢٠/١١/٤ في غرفة ٧٠، أن أحد الحلول

هو السماح بالشركات المتوسطة و ليس الكبيرة، وأن تكون الحرية مقيدة لا تؤدي الى السيطرة التامة بحيث يكون المعيار: منفعة بدون مضرة الآخرين.

ومن الحلول التي يطرحها الإسلام أيضا توسيع قاعدة المستفيدين من الإرث والوقف والإقطاع في ملكية مجموع المسلمين (الروبي،٢٠١٢، فصل الخلاص).

وأخيرا.. يجب وجود مؤسسة (ربما ضمن نظام الحسبة) مكون من الخبراء الاقتصاديين مسؤوليتها فحص الأسعار ومراقبتها.

هذا و بالله التوفيق، تم بحمد الله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

- السبهاني عبد الجبار(٢٠٠١) الوجيز في الفكر الاقتصادي الوصفي الإسلامي، عمان.
- علوان عبد الكريم(٢٠١٠) النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان.
- عمارا رانيا(٢٠١٦) مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- كمال يوسف(١٩٩٠) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، مؤسسة الاسراء للنشر والتوزيع، القاهرة.
- المصري رفيق(٢٠١٢) أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق.

محاضرات في سجن نفحة:

- ضرار أبو سيسي، غرفة ٧٠ ،٢٠٢٠/١١/٤، تجت عنوان: سلبيات الرأسمالية
- ضرار أبو سيسي، غرفة ٧٢، ٢٠٢٠/١١/٢٢، تحت عنوان: التبادل التجاري في الإسلام

فلم لقناة الجزيرة الوثائقية:

- "الديمقراطية الأمريكية–سلطة المال" ٢٠٢٠/٢/٩ جوجل.

مواقع نت عربية:

- رامون كونزاليس ، N.Bost ، ٢٠٢٠/١١/٣
- الروبي ربيع(٢٠١٢) "الابعاد الاقتصادية للمفهوم الإسلامي للاحتكار وآراء الفقهاء فيه" جوجل.
- خيري عوض "أمازون وعلى بابا تشكل مجموعات ضغط من أجل مصالحها"، نيويورك تايمز، وروبتر، الامارات اليوم،٢٠١٨/٥/٢٠

- صالح مؤيد، "دور الشركات الكبرى في صنع السياسي في أمريكا" مجلة أهل البيت، عدد ١٩، ٢٠١٦
- صلاح خالد، جريدة اليوم السابع،٢٠٢٠/١١/١١
- ميتز سنان، واشنطن جولبين، الاناضول، oyears، ٢٠١٦/٦/١٤

كتب مترجمة للعربية:

- ريكاردز جيمس (٢٠١٤) حروب الحملات، افتعال الأزمة العالمية الجديدة، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

قائمة المراجع الإنجليزية:

- Appeby, J (1984), capitalism and A New Social Order, The Repub- lican Vision of the 1790's.
- Complell, B, C, ed (2000)The Human Tradition in The Glided Age And Progressive Era.
- Grant, A (2007) The American Political Process, The Open University Of Israel, Raananaa.
- Kolka, G (1987) Individual Liberties and Constitutional Structure infederal Democracy, The Open University Of Israel, Raananaa.
- Naveh, E (2007) The United States: An Ongoing Democracy, The Open University Of Israel, Raananaa.
- Potter, D (1976) The Impending Crisis.
- Riodon, W, L (1962) Plunkitt Of Tammany Hall.
- Smiley, G, (2002) Rethinting The Great Depression.

- Stiglitz, J, E(2002) Globalization And Its Discontents.
- Weinstei, J(1969) The Caporate Ideal In The Liberal Stat 1900-1948.

المصادر العبرية:

- באומן، ז (2020) גלובליזציה، נקודת המבט האנושית، חברת הוצאה לאור: הקיבוץ המאוחד.
- باومان، ز (٢٠٢٠) العولمة، النظرة الإنسانية، شركة الطبع: الكيبوتس الموحد.
- מוריסון ואח '(1984) היסטוריה של ארצות הברית של אמריקה، הוצאה לאור: זמורה פתן.
- موريسون وآخرون (١٩٨٤) تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، دار النشر: زمورا بيتان.

المقالات العبرية من The Marker:

- أبرئيل إيتمان "التهديد الذي يحلق فوق أجواء المنتدى الأكثر تأثيراً في العالم" The Economist, The Marker 22/1/2020 p.14
- برئيل تشيمي "كراهية فيسبوك، قصة حب" ٢٠٢٠/٧/٩م ، p.22
- برجن مارك ولوكاس شو "يوتيوب تحاول ان تسوق نفسها كشركة لها مسؤولية" بلومبرثح، ٢٠٢٠/١/١، p.18
- جريفيث أرين"الفارس الغير متوقع للسوق الحر" نيويورك تايمز The Marker , P.17 31/8/2020
- جولدشتين تالي "الملياردييرون الذين عبدو الطريق أمام هاريس للترشح كنائب للرئيس الأمريكي " , The Marker 31/8/2020
- جويخام رفائيلا "باسم خصوصيتكم p10. 17/9/2020, The Marker "
- روكرجس وجيم تنكرسلي "لقد عصر اللوبيون كل قطرة من إصلاحات ترمب الضريبة وانتصروا بجدارة" نيويورك تايمز The Marker 8/1/2020 , P.15

- هلفرن نمرود "القيمة الأكبر في تاريخ البورصة الأمريكية نيويورك تايمز The , P.15 Marker 2/8/2020
- زيف أميتاي "ميكروسوفت تريد السيطرة على حماية المعلومات The Marker , P.14 " 13/1/2020
- كوهن سجي "شركات التكنولوجيا الضخمة تقتل التجديد7/1/2020 The Marker , P.12 "
- مئور دفنا "المقاطعة انزلت تسوكربرثح عن الشجرة28/6/2020 The Marker , P.13 "
- " ---------- قائمة الإنقاذ للبنك الفيدرالي-شركات احتكارية على حساب الجمهور " P.15 , The Marker 30/6/2020
- "----------رياح التغيير 2/8/2020 The Marker , P.13 "
- 2"----------ترليون دولار واليد ممدودة،ما الذي يبرر قيمة أبل The , P.14 " Marker 23/8/2020
- نويمان يجال" تسوكربرثح على المقلي،فكيف أن فيسبوك في قمتها؟ The Marker , P.22 6/7/2020
- "----------بعد أوغسط الجيد، يمكن أن يأتي سبتمبر السيئ".٢٣ The Marker , 7/9/2020
- سترين مايكل"هل استنفذت الرأسمالية نفسها؟"بلوكبرثح15/1/2020 The Marker , P.14
- فاكاباياشي دايسوكا"ستيك و نبيذ للقضاة: شركات التكنولوجيا الكبيرة مولت معهدا خدم مصالحها" نيويورك تايمز 28/7/2020 The Marker ,P.17
- فيشر يسرائيل"في الاستماع التاريخي،رؤساء شركات التكنولوجيا الضخمة تلعثموا على ضوء تهم التسلط الاحتكاري2/8/2020 The Marker , P.12-14 "
- "----------الخمسة عمالقة في مجال التكنولوجيا في أمريكا تعيش على كوكب آخر " P.32 , The Marker 13/8/2020

- "---------أبل تقسم أسهمها،ربما جاء الوقت لتقسيمها أيضا The Marker , P.24 " 30/8/2020
- صوزيك ايمي "الرجل الذي سيأخذ اللايكات" نيويورك تايمز The Marker , P.15 21/1/2020
- قروجمان بول"لماذا يملك الأغنياء كل هذه القوة؟" نيويورك تايمز The Marker , P.12 12/7/2020
- روس كفن" القانون هو عدم وجود قانون " نيويورك تايمز The Marker , P.12 12/1/2020
- ريفن دفنا وايريس سوروكر"استثمار أرباح شركات التكنولوجيا في المجتمع The , P.20 ". Marker 31/8/2020
- بدون اسم كانت"الأضرار التي تصيب مدخولات فيسبوك آخذة بالازدياد،ولكن هذا لن يجعلها تتغير بالمدى المنظور"بلومبرتش، 25/6/2020 The Marker , P.14